منهج أهل السُّنّة والجماعة
في الدُّعاء لولاة الأمور

د. يوسف عبد الله حسين الحازمي.
جامعة نجران

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلام على أشرف الخلق والمرسَلين، نبيّنا محمَّدٍ صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، أما بعدُ:

اسم البحث: **(منهج أهل السنة والجماعة في الدعاء لولاة الأمور والدعاء عليهم)**.

مشكلة البحث وأهدافه:

تكمن مشكلة البحث في أهمية التقعيد والتأصيل لمذهب أهل السنة والجماعة حول هذا الموضوع؛ ببيان آرائهم بل وأفعالهم في هذا المسألة خصوصاً؛ ومن ثم نشر تلك الآراء والأقوال والأفعال في أوساط المجتمع المسلم؛ لبيان مكانة ولاة أمور المسلمين في الشرع المطهر؛ وإبراز شيء من حقوقهم على رعيتهم؛ حتى لا يلتبس الحق بالباطل عند عامة الناس؛ فيعلم الجميع كيف فهم السلف الصالح النصوص الشرعية الواردة في هذا الأمر؛ ثم أصّلوا لها؛ ثم طبقوها تطبيقا عمليا في حياتهم اليومية.

وقد أردت إفراد بحث مستقل يعالج هذه المسألة بشكل خاص منفصل عن عموم حقوق ولاة الأمور؛ فاستعنت بالله وحاولت جاهدا إبراز شيء من جهود علماء السلف ومن بعدهم من علماء أهل السنة والجماعة في هذه المسألة الهامة والتي تلامس واقعنا المعاصر اليوم.

وقد توصلت في أهم نتائج هذه الدراسة؛ بأن الدعاء لولاة الأمور أمر مشروع ومقرر في منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة، بل قد تضافرت وتواترت أقوال علماء أهل السنة والجماعة في وجوب الدعاء لولاة الأمر بالهداية اقتداءً بالسلف الصالح، وعدم جواز الدعاء عليهم؛ وقد ثبت عن كثير منه السلف الصالح أنهم استحبَّوا الدعاء لولاة أمور المسلمين على المنابر، ورأوا ذلك من مناصحتهم وموالاتهم، وتبين كذلك بأن الدعاء لولاة الأمر وطلب الهداية لهم من الله لا يعتبر تزلفًا وتقربًا منهم، بل ذلك من واجب المسلم على المسلم، فكيف بولي الأمر؟!

ولا منافاة بين الدعاء لولي الأمر مع النصيحة المأمور بها له، وإنكار المنكر كذلك.ويجب على كل من يتصدى لتعليم الناس أن يتولى الرد على الشبهات الواردة في هذه المسألة.

وختامًا: أسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والقبول، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

Abstract

The research problem relies in the importance of establishing for the creed of the people of Sunnah and Aljamah on this topic; stating their opinions and actions on this topic in particular; spreading these opinions, sayings, and actions among the Islamic community to emphasize the status of Muslim rulers in the purified Islamic Sharia and to highlight some of their rights on their followers, so the truth and falsehood are not confused by the common people, and everyone knows how the righteous predecessors understood the Sharia texts mentioned in this matter, established for them, and then applied them practically in their daily life.

I wanted to single out an independent research that specifically addresses this problem separately on the general rights of rulers. So, I sought the help of Allah and tried hard to highlight some of the righteous predecessors' efforts and scholars of people of Sunnah and Aljamah in this important issue that touches our current contemporary reality.

The study has concluded in its most important findings that supplication for the rulers is a legitimate and established matter in the creed of the people of Sunnah and Aljamah. Indeed, the

scholars' opinions of the people of Sunnah and Aljamah have been converged and repeated in the necessity of supplicating for the rulers' guidance following the example of the righteous predecessors and impermissibility of supplication against them. It has been proven by many of the righteous predecessors that it is desirable to supplicate for the Muslim rulers on pulpits, and it was seen as part of their advice and loyalty, and it was also found that supplication for the rulers and asking Allah to guide them is not considered falsity and closeness to them, rather that is the duty of a Muslim over a Muslim, so how about the ruler?!

There is no contradiction between supplicating for the ruler and the commanded advice, and denying the evil as well.

And everyone who confronts the education of people must undertake to respond to the suspicions in this issue.

In conclusion, I ask Allah, Almighty, guidance and acceptance, and to make this work sincere for his honorable sake.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلام على أشرف الخلق والمرسَلين، نبيّنا محمَّدٍ صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، أما بعدُ:

فإنَّ مِن الأمور التي حثت عليها الشريعة الإسلامية- الدعاءَ لولاة أمور المسلمين بالصلاح والتسديد، والأخذ بأيديهم إلى ما يصلح رعاياهم، وينصرهم على أعدائهم من الكفرة والملحدين؛ إذ بصلاحهم تصلح أمور البلاد والعباد.

وإنَّ ولي الامر إذا صَلَح صلح شأن الرعية، واستقام أمرها.

ومن هنا: كان الدعاء لهم مِن أفضل ما يتقرب به الإنسان إلى الله -عزَّ وجل.

ذلك أن نفع الدعاء لهم لا يقتصر على شخص بعينه، ولكنه عام يستفيد منه كل أفراد الأمة.

وتأتي هذه الدراسة بيانًا لـ"موقف أهل السنة والجماعة ومنهجهم في الدعاء لولاة أمور المسلمين"، في زمن تكالبت فيه الأمم على العالم الإسلامي، مما يوجب على كل مسلم أن يحرص على وَحْدة الأمة وتماسكها، بالدعاء الذي يشمل: محبة الأوطان، وإرادة الخير لمن يقومون بخدمته ورعايته.

وقد تناول علماء أهل السنة هذه المسألة بالبيان على مستوى التأصيل العقَدي، وعلى مستوى الممارسة العملية.

ولأنَّ مصلحة الأُمة تقتضي الاهتمام بالجديد في تطوير الدرس العَقَدِيّ المعاصر، والاهتمام بمشكلاته وقضاياه، ومن واجب المتخصصين في العقيدة الإسلامية والمذاهب المعاصرة ربط جهودهم البحثية بالقضايا المستجدة، والدراسات الحديثة في العقيدة الإسلامية، وكيفية تناولها لقضايا العقيدة، ومعالجتها بأسلوب مغاير متطور، في حينِ أنَّ طغيان الآراء العقائدية المنحرفة في العصر الحالي من ظهور نزعات التطرف، وانبعاث فكر الخوارج، وتكفير جمهور المسلمين، والحكم بقتالهم، مما يمثل تحديًا فكريًا، هذا وغيره- يتطلب معالجة هذه الظاهرة العارضة، وتكوين الجانب الإيماني بطريقة معاصرةٍ تُسْهِم في التربية العقائدية السليمة للفرد والمجتمع.

مِن ثَمَّ: كانت دراسة منهج أهل السنة في هذا المجال- على درجة مهمة جدًّا في المعالجة القَبْلية، والمقاومة البَعْدية لتيارات الغلو الديني بكافة أنواعه، ولتصحيح المفاهيم، وتصويب الأخطاء.

أهداف البحث:

ومما دفعني لاختيار هذا البحث عدة أمور أهمها:

١. أهمية التقعيد والتأصيل لمذهب أهل السنة والجماعة حول هذا الموضوع المعاصر؛ ببيان آرائهم بل وأفعالهم في هذا المسألة خصوصاً؛ ومن ثم نشر تلك الآراء والأقوال والأفعال في أوساط المجتمع المسلم؛ لبيان مكانة ولاة أمور المسلمين في الشرع المطهر؛ وإبراز شيء من حقوقهم على رعيتهم؛ حتى لا يلتبس الحق بالباطل عند عامة الناس؛ فيعلم الجميع كيف فهم السلف الصالح النصوص الشرعية الواردة في هذا الأمر؛ ثم أصلوا لها؛ ثم طبقوها تطبيقا عمليا في حياتهم اليومية.

٢. قلة الاهتمام بجهود علماء السلف في بيان مسألة "الدعاء لولاة الأمور"، والنهي عن الدعاء عليهم؛ وهو مادفعني لإفراد بحث مستقل يعالج هذه المسألة بشكل خاص منفصل عن عموم حقوق ولاة الأمور؛ فاستعنت بالله وحاولت جاهدا إبراز شيء من جهود علماء السلف ومن بعدهم من علماء أهل السنة والجماعة في هذه المسألة الهامة والتي تلامس واقعنا المعاصر اليوم.

المنهج

استخدمتُ المنهج الانتقائي والتحليلي، للوصول إلى أرجح الأقوال: المُدعَّمَة بالأدلة، والأولى بالقبول.

خطة البحث

وأما خطة البحث وطريقته في التقسيم والتبويب: فقد جاءت في ست مباحث، كل مبحث يتكون من عدة مطالب، على الوجه التالي:

المقدمة، وفيها المنهج المستخدم في البحث، وخطة البحث، وهي كالتالي:

❖ تمهيد: تعريف الدعاء، وخصائصه.

ويشتمل على:

- أولا: تعريف الدعاء.
- ثانيًا: أثر الدعاء على الفرد والمجتمع.

❖ المبحث الأول: مشروعية الدعاء لولاة الأمور بالصلاح والرشاد.

ويشتمل على:

- المطلب الأول: مشروعية الدعاء لولاة الأمور.
- المطلب الثاني: ثمرات الدعاء لولاة الأمور.
- المطلب الثالث: النهي عن الدعاء لولاة الأمور.

❖ المبحث الثاني: القواعد المنهجية لأهل السنة والجماعة في الدعاء لولي الأمر.

ويشتمل على:

- المطلب الأول: قاعدة (السمع والطاعة).
- المطلب الثاني: قاعدة: (اجتهاد الحاكم يلزم الرعية).
- المطلب الثالث: أن الأصل في ولي الأمر أنه مؤتمن.
- المطلب الرابع: وجوب إعانة ولي الأمر لأن بصلاحه صلاح الأمة.

❖ المبحث الثالث: الممارسات العملية لعلماء أهل السنة في هذه المسألة.
ويشتمل على:

- المطلب الأول: موقف الإمام الحسن البصري وإنكاره الدعاء على الحجَّاج.
- المطلب الثاني: موقف الإمام أحمد من الخليفة المتوكل.
- المطلب الثالث: موقف الإمام أحمد من الخليفة المعتصم.
- المطلب الرابع: موقف الخليفة المهتدي بالله، من الإمام أحمد.
- المطلب الخامس: موقف الإمام أحمد من الخليفة المأمون
- المطلب السادس: الإمام أحمد ووشاية البيعة له دون الخليفة.

****

❖ المبحث الرابع: هل يتنافى الدعاء لولي الأمر مع النصيحة المأمور بها له، وإنكار المنكر؟
ويشتمل على:

- المطلب الأول: بين الدعاء والنصيحة.
- المطلب الثاني: بين الدعاء لولاة الأمر، وإنكار المنكر.

****

❖ المبحث الخامس: شبهات معاصرة حول الدعاء لولاة الأمر.
ويشتمل على:

- المطلب الأول: شبهة أن الدعاء للولاة نوع من المداهنة وطلب للتزلف.
- المطلب الثاني: شبهة عدم مشروعية الدعاء لولاة الأمر على المنابر.

****

❖ الخاتمة.

وتشتمل على:

- النتائج، ثم التوصيات، ثم المراجع والمصادر، ثم الفهرس.

تمهيد: تعريف الدعاء، وخصائصه

في هذا المبحث بمشيئة الله تعالى سوف نتعرف على مفردات هذا البحث الذي نحن بصدد الكتابة فيه، ولأنه قبل الولوج في أي بحث علمي لا بد من الوقوف على معنى مفردات عنوانه، وما ترمي إليه تلك المفردات من معانٍ، ولذلك ففي هذا المبحث نتعرض لمعنى الدعاء في اللغة والشرع، كذلك نتعرف على بعض خصائص الدعاء، وأثر الدعاء على الفرد والمجتمع، وسوف يكون الحديث –بمشيئة الله- في النقطتين التاليتين:

أولا: تعريف الدعاء

أ- تعريف الدعاء في اللغة: مأخوذ من مادة (دَعَو)، والدال والعين والحرف المعتل: أصل واحد، وهو أن تميل الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك.

قال في الصَّحَاح: الدعاء واحد الأدعية، وأصله دِعَاو؛ لأنه من "دعوت"، إلا أن الواو لما جاءت بعد الألف همزت[1].

ومنه: قولهم: "تداعى القوم على بني فلانٍ"، إذا دعا بعضهم بعضًا حتى يجتمعوا[2]. ويأتي الدعاء باللغة بعدة معانٍ[3]:

---

[1] الصحاح، للجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة، عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ٦/ ٢٣٣٧.

[2] تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، ط.دار الهداية،بدون تاريخ، ٣٨/ ٤٧.

[3] ما سيذكر من معانيه، مأخوذة بتصرفٍ يسير؛ من: الدعاء: محمد إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ، ص٨-٩. و: شرح الدعاء من الكتاب والسنة، ماهر بن عبد الحميد بن مقدم، مطبعة سفير، الرياض، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، بدون تاريخ، ص١٠.

١ - الطلب والسؤال: وهو طلب الطالب للفعل من غيره، قال تعالى: **{هُنالِكَ دَعا زَكَرِيّا رَبَّهُۥ قالَ رَبِّ هَب لى مِن لَدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَميعُ الدُّعاءِ}** [آل عمران، ٣٨].

٢ - العِبادة: قال تعالى: **{فَلا تَدعُ مَعَ اللَّهِ إِلٰهًا آخَرَ فَتَكونَ مِنَ المُعَذَّبينَ}** [الشعراء ٢١٣].

٣ – الاستغاثة، والاستعانة: ومنه قوله تعالى: **{وَادعوا شُهَداءَكُم مِن دونِ اللَّهِ}** [سورة البقرة، الآية: ٢٣].

٤ - النداء والصِّياح: ومنه قوله تعالى: **{يَومَ يَدعُ الدّاعِ إِلىٰ شَيءٍ نُكُرٍ}** [سورة القمر، الآية: ٦]. وقوله تعالى: **{فَدَعا رَبَّهُ أَنّى مَغلوبٌ فَانتَصِر}** [سورة القمر، الآية:١٠].

٥ - الدعاء: الطلب والابتهال؛ يُقال: دعوتُ الله أدعوه دعاءً: ابتهلت إليه بالسؤال، ورغبتُ فيما عنده من الخير[٤]. وغير ذلك من المعاني.

ب- تعريف الدعاء في الشرع: مفهوم الدعاء: عُرِّف الدعاء شرعًا بعدة تعاريف، مختلفة ألفاظها، لكن معانيها متقاربة، فمنها:

(١) تعريف الإمام الخطابي: (استدعاء العبد ربه -عز وجل- العناية، واستمداده إياه المعونة، وحقيقة إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة)[٥].

(٢) تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية: (طلب ما ينفع الداعي، وما يكشف عنه ما يضره ودفعه)[٦].

---

[٤] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، بدون تاريخ، ١/ ١٩٤.

(٥) شأن الدعاء، للخطابي: حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: أحمد يوسف الدّقاق، دار الثقافة العربية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ص٤.

[٦] مجموع الفتاوى، لابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط.مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية،عام ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ١٥/ ١٠.

(٣) سؤال العبد ربَّه على وجه الابتهال، وقد يطلق على التقديس والتحميد ونحوهما[٧].

(٤) وعُرِّف بأنه: (الرغبة إلى الله -عز وجل-، وإظهار غاية التذلل والافتقار إلى الله، والاستكانة له)[٨]. وهناك تعريفاتٌ أخرى؛ لكنها لا تخرج عن هذه المعاني.

جـ- خصائص الدعاء: ومن خصائص الدعاء ما يلي:

أ- الدعاء سنة الأنبياء والصالحين، فقد قال الله تعالى عن الأنبياء: **{إِنَّهُم كانوا يُسارِعونَ فِي الخَيراتِ وَيَدعونَنا رَغَبًا وَرَهَبًا}** [الأنبياء: ٩٠]، وقال -سبحانه-: **{أُولٰئِكَ الَّذينَ يَدعونَ يَبتَغونَ إِلىٰ رَبِّهِمُ الوَسيلَةَ أَيُّهُم أَقرَبُ وَيَرجونَ رَحمَتَهُ وَيَخافونَ عَذابَهُ ۚ إِنَّ عَذابَ رَبِّكَ كانَ مَحذورًا}** [الإسراء: ٥٧].

ب- أنه من ضمن أعمال الملائكة الأبرار قال -تعالى-: **{الَّذينَ يَحمِلونَ العَرشَ وَمَن حَولَهُ يُسَبِّحونَ بِحَمدِ رَبِّهِم وَيُؤمِنونَ بِهِ وَيَستَغفِرونَ لِلَّذينَ آمَنوا رَبَّنا وَسِعتَ كُلَّ شَيءٍ رَحمَةً وَعِلمًا فَاغفِر لِلَّذينَ تابوا وَاتَّبَعوا سَبيلَكَ وَقِهِم عَذابَ الجَحيمِ}** [غافر: ٧].

ت- أن الدعاء من أسباب النجاة من النار في الآخرة، ومن العذاب في الدنيا، فيقول الله تعالى عن أهل الجنة: **{فَمَنَّ اللَّهُ عَلَينا وَوَقانا عَذابَ السَّمومِ ﴿٢٧﴾ إِنّا كُنّا مِن قَبلُ نَدعوهُ ۖ إِنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحيمُ ﴿٢٨﴾}** [الطور: ٢٧-٢٨]، هذا في

---

(٧) القاموس الفقهي، د/ سعدي أبو حبيب، دار الفكر. دمشق، ط: ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.ص ١٣١.

(٨) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ه، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ١١/ ٩٥.

الآخرة، وفي الدنيا كذلك فإن الدعاء يمنع نزول العذاب، قال -تعالى-: **{وَما كانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُم وَهُم يَستَغفِرونَ}** [الأنفال:٣٣]، فالاستغفار هو دعاء بالمغفرة.

ث- أن الدعاء هو سيد العبادات، ومخ العبادة كما أخبر بذلك النبي ﷺ، فعن النبي ﷺ أنه قال: «الدعاء هو العبادة»، ثم قرأ: **{وَقالَ رَبُّكُمُ ادعونى أَستَجِب لَكُم إِنَّ الَّذينَ يَستَكبِرونَ عَن عِبادَتى سَيَدخُلونَ جَهَنَّمَ داخِرينَ}** [غافر: ٦٠][٩]؛ فسمى القرآن الدعاء عبادة كما سماه رسول الله ﷺ.

ج-الطمأنينة وراحة القلب والبال، لأن من يدعو الله فهو في كنفه وحماه، قال تعالى: **{وَإِن يَمسَسكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كاشِفَ لَهُ إِلّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدكَ بِخَيرٍ فَلا رادَّ لِفَضلِهِ}** [يونس: ١٠٧].

ح-الحصول على لذة مناجاة الله سبحانه وتعالى والاتصال به في الدنيا والآخرة، قال تعالى: **{دَعواهُم فيها سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُم فيها سَلامٌ ۚ وَآخِرُ دَعواهُم أَنِ الحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ العالَمينَ}** [يونس:١٠]. وغير ذلك الكثير من الآيات والأحاديث.

(٩) رواه الترمذي في صحيحه (٣٢٤٧) وأبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجة (٣٨٢٨).

ثانيًا: أثر الدعاء على الفرد والمجتمع

الدعاء- في الجملة- امتثال لأمر الله تعالى؛ حيث قال: **{ادعونى أَستَجِب لَكُم}** [غافر:٦٠]؛ فهو مأمور به، والمأمور به عبادة.

يؤيد هذا الوجه: قراءة النبيّ ﷺ للآية، بعد تصريحه ﷺ بقوله: "الدعاء هو العبادة"(١٠).

والشارع الحكيم قد بيَّن البيان الشافي، ولا حاجة بعد بيان الشارع إلى بيانٍ آخر، وقد ذكرت إطلاق القرآن الدعاء على العبادة، والعبادة على الدعاء.

والرسول صلى الله عليه وسلم بيَّن أن الدعاء هو العبادة، فهذا من البيان الذي أمر بتبيينه للناس؛ قال تعالى: **{وَأَنزَلنا إِلَيكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيهِم}** [النحل:٤٤].

وقد ذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى بيان الرسول ﷺ للقرآن، وذكر أنه على أوجهٍ، ثم ذكر أن من تلك الأوجه:

"بيان معناه وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك" وضرب أمثلة لذلك، وذكر من تلك الأمثلة هذا الذي نحن فيه؛ فقال: "وكما فسر الدعاء في قوله: **{وَقالَ رَبُّكُمُ ادعونى أَستَجِب لَكُم}** [غافر:٦٠] بأنه العبادة".

ومن هذا التقرير: يتضح أنَّ للدعاء أثرًا عظيمًا في إصلاح الفرد والمجتمع؛ فمن المعلوم والمتقرر أنَّ الدعاء سبب لرد البلاء، واستجلاب الرحمة.

ومن فوائده أنه يستدعي حضور القلب مع الله عز وجل، وذلك منتهى العبادات، فالدعاء يرد القلب إلى الله عز وجل بالتضرع والانكسار.

ولذلك كان البلاء موكلًا بالأنبياء صلى الله عليهم وسلم ثم الأولياء؛ ثم الأمثل فالأمثل، لأنه يرد القلب بالافتقار والتضرع إلى الله عز وجل.

---

(١٠) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، ط. مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، برقم: ٢٩٦٩. وقال: حسن صحيح.

المبحث الأول: مشروعية الدعاء لولاة الأمور بالصلاح والرشاد

مدخل

في هذا المبحث نلقي الضوء على مشروعية الدعاء لولاة الأمور، كذلك نتعرف على ثمرات الدعاء لولاة الأمور، ونتتبع الأدلة الشرعية التي نهت عن الدعاء عليهم، وذلك محل إجماع بين أهل السنة والجماعة، ويستثنى من ذلك المظلوم، والأفضل أن يدعو الله أن يكف شر الحاكم عن المسلمين وألا يسلطهم على أحد بعده، والأفضل الدعاء له بالهداية، وبما فيه صلاح البلاد والعباد.

وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: مشروعية الدعاء لولاة الأمور

حَرَص أئمة أهل السنة والجماعة، منذ القرون الأولى، على بيان ذلك السبيل السَّوي؛ الذي ساروا عليه في معتقدهم.

وهم – بلا ريبٍ- خيارُ الأمة بعد نبيها؛ من الصحابة والتابعين، ومن اقتفى أثرهم بإحسانٍ، والأمة تبع لهم في الاعتقاد والعمل.

وبدهي: أنَّ من أجَلِّ غاياتهم في هذا البيان: تمييز منهج أهل السنة العقدي، عن غيره من المناهج البدعية الطارئة، حتى لا يختلط الأمر على طالبي الحق ومُبتغي الرشُّد.

وكان من القضايا التي تناولوها بالبيان والتحليل، واتبعوا النصوص الشرعية الواردة فيها، وكانت منن أصول أهل السنة: طاعة أولي الأمر وعدمُ الخروج عليهم، ولم يقفوا عند هذا، بل جاوزوه إلى ما هو أخصُّ منه، وهو الدعاء لأولي الأمر بالتوفيق والصلاح والسَّداد.

ولعمر الله! إن هذا لهو الحق، ففي صلاح ولاة الأمر صلاح العباد والبلاد، كما هو اتفاق أهل السنة، بل وعقلاء الملة.

وإليك جملة مما وقفت عليه من مقالاتهم في هذا الباب:

(١) يقول الإمام أبو جعفر الطحاوي (ت: سنة ٣٢١ هـ)- في (عقيدته المشهورة)، ما نصه: (ولا نرى الخروج على أئمتنا و ولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى

طاعتهم من طاعة الله عزوجل فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة)[١١].

(٢) وقال إمام أهل السنة في عصره أبو محمد البربهاريُّ ؒ (ت سنة: ٣٢٩ هـ) في (شرح السنة): (فأمرنا أن ندعوا لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعوا عليهم، وإن ظلموا وإن جاروا، لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم و للمسلمين)[١٢].

(٣) وقال الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي (ت: سنة ٣٧١ هـ) ؒ في (اعتقاد أهل السنة): (و يرون [أي: أهل السنة و الجماعة] الصلاةَ؛ الجمعة وغيرها، خلف كل إمام مسلم، براً كان أو فاجرًا... ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلى العدل)[١٣].

(٤) قال الإمام شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني ؒ (ت: سنة ٤٤٩ هـ)، في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث): (ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات، خلف كل إمام، برًّا كان أو فاجراً، ويرون جهاد الكفرة معهم، وإن كانوا جَوَرة فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح، وبسط العدل في الرعية)[١٤].

(٥) وقال الإمام أحمد بن الحسين بن حسَّان –وهو أحد أصحاب الإمام أحمد – سمعتُ أبا عبد الله، وسئل عن طاعة السلطان: فقال بيده: عافى الله السلطان، تنبغي، سبحان الله! السلطان؟[١٥].

وقوله:(تنبغي)؛ أي طاعة السلطان. والمعنى: أن طاعته واجبة.

وفي قوله: (سبحان الله، السلطان!) تعظيم لشأن السلطان وطاعته.

---

(١١) العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ، ص (٦٨-٧٠).

(١٢) شرح السنة: للبربهاري: للحسن بن علي بن خلف (المتوفى:٣٢٩هـ)، تحقيق: خالد بن قاسم الردادي، دار السلف، الرياض، الطبعة:٣، ١٤٢١ هـ، (ص: ١١٧).

(١٣) اعتقاد أهل السنة: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، المحقق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة الرياض، ط: الأولى، ١٤١٢هـ (ص: ٧٥).

(١٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩ هـ)، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، ط ١ - ١٤٠٤ هـ، (ص٩١ -٩٢).

(١٥) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع: عبد الإله الأحمدي، ط١، ١٤١٢هـ، دار طيبة، الرياض- السعودية: (٤/٢).

(٦) مقولة إمام أهل السنة بإطلاق أحمد بن حنبل ؒ: (لو أنَّ لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان)[١٦].

تلك المقولة التي هي في حث الناس على الدعاء لولي الأمر؛ حتى اشتهرت مقولته اشتهار الشمس، وأصبحت حكمةً تتناقلها الألسنة.

وهذا يدلك على عظيم فقه هذا الإمام الراشد، وبُعْدِ نظره، فهو يريد:

أولًا: أن يعلِّم الناس مبدأ السمع والطاعة.

ويريد منهم ثانيًا: أن تلهج ألسنتهم بدعوات صادقة، يسألون الله فيها الهداية للسلطان، وأن يأخذ بيده إلى الحق؛ فحريٌّ بالمسلمين الذين يرغبون في القيام بواجب النصيحة، وسلوك جادة السلف- حريٌّ بهم أن يخصُّوا ولاة أمرهم بشيء من دعائهم ؛ ويا ليت المشتغلين بأعراض الولاة- أمسكوا عن ما هم فيه، واستبدلوا به الدعاء، فلو فعلوا ذلك لكان خيرًا لهم.

على أن الاشتغال بالأعراض، لا يقِّرب بعيدًا ولا يقيم معوجًّا، وإنما يوغر الصدور ويجلب الأوزار، قال الحافظ أبو إسحاق السَّبِيعي: (ما سب قومٌ أميرهم إلا حُرموا خيره)، [رواه الحافظ ابن عبد البر في "التمهيد"][١٧].

وحريٌّ بالعلماء والدعاة أن يتحدثوا عن منزلة الدعاء من النصيحة، ويحثوا الناس كافة عليه، ويخبروهم أن هذا هو منهج السلف الصالح، مبينين آثار هذا الدعاء، والفوائد المترتبة عليه، وسنذكر شيئًا منها إن شاء الله.

وعلى الخطباء أن لا ينسوا ولي الأمر من دعائهم يوم الجمعة، ولو لم يكن في دعائهم له إلا تعليمُ الحضور، لكفى بذلك فائدة.

واعلم؛ أنَّ هؤلاء الأئمة الهداة لم يكونوا ليكتفوا بتسطير هذه الكلمات في مؤلفاتهم وحسب، بل كانوا يطبقون هذا الأمر في حياتهم العملية، ويفوهون به أمام أهل الناس تعليمًا لهم وإرشادًا، ودونك مثالًا

---

[١٦] السياسة الشرعية، لابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، (ص١٢٩).

[١٧] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، ط.وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام:١٣٨٧ هـ، (٢٨٧/٢١).

على هذا إمامَ أهل السنة الصِّديق الثاني: أبا عبد الله أحمد بن حنبل -رضي الله عنه-، فمع تعدد ما كتب هذا الإمام في الحث على طاعة السلطان والدعاء له، ضمن النُّبذ التي كان يكتبها في اعتقاد أهل الإيمان[١٨]، فإنه كان أيضًا، دائم الدعاء للسلطان، وبخاصةٍ إذا مرَّ ذكره، أو عَرَض له ذكر في أثناء مسألة.

قال أبو بكر المروذي: سمعتُ أبا عبد الله، وذُكر الخليفةُ المتوكل، فقال: (إني لأدعو له بالصلاح والعافية...)[١٩].

قال الشيخ الدكتور صالح الفوزان: (ويسن أن يدعو –أي الخطيب– للمسلمين بما فيه صلاح دينهم ودنياهم، ويدعو لإمام المسلمين، وولاة أمورهم بالصلاح والتوفيق، وكان الدعاء لولاة الأمور في الخطبة معروفًا عند المسلمين، وعليه عملهم؛ لأن الدعاء لولاة أمور المسلمين بالتوفيق والصلاح، من منهج أهل السنة والجماعة، وتركه من منهج المبتدعة، قال الإمام أحمد: (لو كان لنا دعوة مستجابة، لدعونا بها للسلطان)؛ ولأن في صلاحه صلاح المسلمين.

وقد تُركت هذه السنة؛ حتى صار الناس يستغربون الدعاء لولاة الأمور، ويسيئون الظن بمن يفعله)[٢٠].

(٧) يقول الإمام الزاهد الفضيل بن عياض: «لو كانت لي دعوة ما جعلتها إلاَّ في السلطان»... قيل له: يا أبا عليٍّ: فسِّر لنا هذا؟ قال: إذا جعلتها في نفسي لم تَعْدُني، وإذا جعلتها في السلطان صَلُح، فصَلُحَ بصلاحه العباد والبلاد». فأُمرنا أن ندعو لهم بالصلاح، ولم نُؤمر أن ندعو عليهم وإن ظلموا وإن جاروا، لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين.

---

[١٨] ينظر في ذلك: مناقب الإمام أحمد، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي،ط. دار هجر – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ، (ص: ٢١٦ - ٢٢١).

[١٩] السُّنَّة، للخلَّال: أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. عطية الزهراني، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، (١/ ٨٤ – برقم١٦).

[٢٠] الملخص الفقهي: د.صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية
الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ، (١٨٢/١).

وقال عبد الله بن المبارك ﷺ مُعلِّقاً على قول الفضيل بن عياض ﷺ: يا مُعلِّم الخير مَن يجترئ على هذا غيرك[٢١].

(٨) قال الإمام عبد الله بن المبارك ﷺ: (مَن قال بالصلاة خلفَ كُلِّ برٍّ وفاجرٍ، والجهاد مَعَ كُلِّ خليفةٍ، ولم يرَ الخروجَ على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خَرَجَ من قول الخوارج أوله وآخره)[٢٢].

(٩) وقال الإمام إسماعيل الصابوني ﷺ: (ويرى أصحاب الحديث: الجمعة، والعيدين، وغيرهما من الصلوات، خلف كلِّ إمام مسلم، برَّاً كان أو فاجراً، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جورة فجرة، ويرون الدُّعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح.

ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العُدول عن العدل إلى الجور والحيف)[٢٣].

(١٠) وقال الخلال ﷺ: أخبرنا أبو بكر المروذي قال: سمعتُ أبا عبد الله وذكَرَ الخليفة المتوكل ﷺ فقال: إني لأدعو له بالصلاح والعافية، وقال: لإن حَدَثَ به حَدَثٌ لتنظرنَّ ما يحلُّ بالإسلام[٢٤].

(١١) وقال الحافظ البيهقي ﷺ: قال أبو عثمان الصابوني ﷺ: فانصح للسلطان، وأكثر له من الدُّعاء بالصلاح والرَّشاد، بالقول والعمل والحكم، فإنهم إذا صلحوا صلح العباد بصلاحهم، وإياك أن تدعو عليهم باللعنة، فيزدادوا شرَّاً، ويزداد البلاء على المسلمين، ولكن ادع لهم بالتوبة، فيتركوا الشرّ، فيرتفع البلاء عن المؤمنين[٢٥].

(١٢) وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح ﷺ: والنصيحة لأئمة المسلمين: أي لخلفائهم وقادتهم: معاونتهم على الحقِّ وطاعتهم فيه،

---

[٢١] انظر: شرح السنة للبربهاري: ص١١٣.

[٢٢] شرح السنة للبربهاري ص١٣٢ رقم ١٥٩.

(٢٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني، ص٢٩٤.

[٢٤] السنة للخلال، ٨٤/١ برقم ١٦.

[٢٥] شعب الإيمان، للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني،(المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، ط. الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، ٩/ ٤٩٨، رقم ٧٠١٦، فصل: في نصيحة الولاة ووعظهم.

وتنبيههم وتذكيرهم في رفقٍ ولُطفٍ، ومجانبة الخروج عليهم، والدُّعاء لهم بالتوفيق، وحث الأغيار على ذلك[٢٦].

(١٣) وقال الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي ؒ: ويرون -أي أهل السنة والجماعة- صلاةَ الجمعة وغيرها خلف كل إمام مسلم؛ براً كان أو فاجرا... ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلى العدل[٢٧].

(١٤) وسئل شيخ الإسلام محيي الدين النوويّ عن حكم الدُّعاء لولاة أمور المسلمين في خطبة الجمعة؟

فقال: الدُّعاءُ لأئمة المسلمين وولاة أُمورهم بالصلاح والإعانة على الحقّ والقيام بالعدل ونحو ذلك، ولجيوش الإسلام، فمستحبٌّ بالاتفاق[٢٨].

(١٥) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ؒ: ولهذا كان السلف كالفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم، يُعظِّمون قدرَ نعمة الله به - أي بالسلطان - ويرون الدُّعاءَ له ومناصحته من أعظم ما يتقرَّبون به إلى الله تعالى، مع عدم الطمَع في ماله ورئاسته، ولا لخشية منه، ولا لمعاونته على الإثم والعدوان[٢٩].

(١٦) وكتب الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب ؒ والإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود ؒ عام ١١٨٤ رسالة إلى والي مكَّة:

(بسم الله الرحمن الرحيم: المعروض لديك، أدام الله أفضل نعمة عليك، حضرة الشريف أحمد بن الشريف سعيد، أعزه الله في الدارين، وأعزَّ به دين جدِّه سيّد الثقلين.

إن الكتاب لَمَّا وَصَلَ إلى الخادم، وتأمَّل ما فيه من الكلام الحسن، رفَعَ يديه بالدُّعاء إلى الله بتأييد الشريف، لَمَّا كان قصده نصر الشريعة المحمديَّة، ومَن تبعها، وعداوة مَن خَرَجَ عنها; وهذا هو الواجبُ على ولاة الأمور...)[٣٠].

---

[٢٦] صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، ط. دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨، ص(٢٢٢).

[٢٧] اعتقاد أهل السنة، للإسماعيلي، (ص: ٥٠).

[٢٨] المجموع شرح المهذب للنووي: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ط. دار الفكر- بيروت، بدون تاريخ، ٤/ ٣٩١.

[٢٩] السياسة الشرعية، لابن تيمية، ص٢٣٣-٢٣٤.

[٣٠] الدرر السنية في الأجوبة النجدية، علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، بدون طبعة، ١/ ٥٥.

(١٧) وقال الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب ، في الدُّعاء لإمام المسلمين في خطبة الجمعة: ويُستحب أن يدعو للمؤمنين والمؤمنات، ولنفسه وللحاضرين، وإن دعا لسلطان المسلمين بالصلاح فحسنٌ[٣١].

(١٨) وقال الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن ، في تقريره لعقيدة أهل السنة والجماعة: وبعد ذلك: يرون الدُّعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يُخرج عليهم بالسيف، ولا يُقاتلون في الفتنة[٣٢].

(١٩) وقال الشيخ عبد الله أبو بطين ، عن الدُّعاء لوليّ الأمر في خطبة الجمعة:

الدُّعاء حَسَنٌ، يُدعى له بأن الله يُصلحه ويُسدِّده، ويُصلح به، وينصره على الكفار وأهل الفساد[٣٣].

(٢٠) وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي : وأما النصيحة لأئمة المسلمين، وهم ولاتهم من السلطان الأعظم إلى الأمير، إلى القاضي، إلى جميع مَن لهم ولاية صغيرة أو كبيرة، فهؤلاء لَمَّا كانت مُهمَّاتهم وواجباتهم أعظم من غيرهم، وَجَبَ لهم من النصيحة بحسب مراتبهم ومقاماتهم، وذلك باعتقاد إمامتهم، والاعتراف بولايتهم، ووجوب طاعتهم بالمعروف، وعدم الخروج عليهم، وحثّ الرعية على طاعتهم، ولزوم أمرهم الذي لا يُخالف أمر الله ورسوله، وبذل ما يستطيع الإنسان من نصيحتهم، وتوضيح ما خفيَ عليهم مما يحتاجون إليه في رعايتهم، كلُّ أحد بحسب حاله، والدُّعاء لهم بالصلاح والتوفيق، فإن صلاحهم صلاح لرعيتهم، واجتناب سبِّهم والقدح فيهم وإشاعة مثالبهم، فإن في ذلك شرَّاً وضرراً وفساداً كبيراً، فمن نصيحتهم الحذر والتحذير من ذلك، وعلى مَن رأى منهم ما لا يحلّ أن يُنبِّههم سرَّاً لا علناً، بلطف، وعبارة تليق بالمقام، ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوبٌ في حقّ كلِّ أحد، وبالأخص ولاة الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خيرٌ كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص، واحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود أن تُفسد نصيحتك بالتمدُّح عند

---

[٣١] مجموع مؤلفات محمد بن عبد الوهاب، (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني)، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٣٤٩هـ، ص١٣٨.

[٣٢] الدرر السنية ١/ ٥٣٤.

[٣٣] المصدر السابق ٥/ ٤١.

الناس فتقول لهم: إني نصحتهم، وقلتُ، وقلتُ، فإن هذا عنوان الرِّياء، وعلامة ضعف الإخلاص، وفيه أضرار أخر معروفة[٣٤].

(٢١) وقال الشيخ عبد العزيز بن باز ؒ: والنصيحة لولاة الأمور؛ بتوجيههم إلى الخير، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر بالأساليب الحسنة، وبالدُّعاء لهم بظهر الغيب أنَّ الله يُوفِّقهم، تدعو لولاة الأمور: اللهمَّ وفِّقهم، اللهم اهدهم سواءَ السبيل، اللهم اهدهم للحقِّ، اللهم أعنهم على تنفيذه، في أيِّ مكان، حتى ولو كنتَ في بلادٍ كافرة، تدعو الله بأن يهديهم للحقِّ، كما قال بعض الناس: «يا رسولَ الله، إن دوساً كَفَرَت واعتدت، قال: اللهم اهدِ دوسًا وأتِ بهم»، فهداهم الله وجاءوا وأسلموا، تدعو الله لأميرك في بلدك تقول: اللهم اهده، اللهم أصلح قلبه وعمله، اللهم اهده للحقِّ، اللهم أعنه على تنفيذ الحقِّ، اللهم وفِّقه لِما يُرضيك، اللهم اكْفِ المسلمين شرَّه، اللهم اهده للصواب[٣٥].

وقال أيضاً: ومن النصيحة لله ولعباده: الدُّعاء لولاة أُمور المسلمين وحُكَّامهم بالتوفيق والهداية والصلاح في النيَّة والعمل، وأن يمنحهم الله البطانة الصالحة، التي تُعينهم على الخير، وتُذكِّرهم به.

وهذا حقٌّ على كُلِّ مسلمٍ في كُلِّ مكانٍ، في هذه البلاد وفي غيرها، الدَّعوة لولاة الأمر بالتوفيق والهداية، وحُسن الاستقامة، وصلاح البطانة، وأن يُعينهم الله على كلِّ خيرٍ، وأن يُسدِّد خُطاهم ويمنحهم التوفيق لما فيه صلاح العباد والبلاد، فكلُّ مسلم يدعو لولاة أمور المسلمين بأن يُصلحهم الله وأن يَرُدَّهم للصواب، وأن يهديهم لِما يُرضيه سبحانه، هكذا يجبُ عليك يا عبد الله أن تدعو لولاة الأمور، بأن يهديهم الله ويَرُدَّهم للصواب، إذا كانوا على غير الهدى، تدعو الله لهم بالهداية والصلاح، حتى يستقيموا على أمر الله، وحتى يُحكِّموا شريعة الله، ففي تحكيم شريعة الله صلاح الجميع في كلِّ مكان، وفي تحكيم شريعة الله، واتباع كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، صلاح الدنيا والآخرة، لأن الله إذا عَرَفَ من عبده نيَّة صالحة وعزيمة صادقة، سدَّد رأيه وأعانه على كلِّ عملٍ يُرضيه،

---

[٣٤] الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة، للعلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي، ت١٣٧٦ هـ، بدون تاريخ، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، المملكة العربية السعودية، ص٤٩-٥٠.

[٣٥] مجلة البحوث مجلة البحوث الإسلامية- مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، السعودية، العدد: ٤٤، ص: ٣٧.

في أيّ مكان، لأن في اتباع الشريعة، وتعظيم أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم صلاح أمر الدنيا والآخرة.

فكلُّ مسلم في دولته عليه أن يسأل الله لها التوفيق والهداية، وينصح لها، ويُعينها على الخير، ويسأل الله لها التوفيق والسداد، ولا يسأم ولا يضعف عليه أن يستعمل الحكمة والأسلوب الحسن، والكلام الطيّب، لعلَّ الله يجعله مباركاً في دعوته ونصيحته، فيكون سبباً لهداية مَن أراد الله له الهداية، من أميرٍ أو حاكمٍ أو غيرهما، ممن له شأنٌ في الأمة، لأن هداية المسئول وهداية مَن له شأن في الأمة، ينفعُ الله بها العباد والبلاد، ويقتدي به الكثير من الأمة[٣٦].

(٢٢) وقال الشيخ محمد العثيمين ؒ: إذا وجدت من ولاة الأمور شيئاً مُخالفاً، فادعُ الله لهم، لأن بصلاحهم صلاح الأمة، لكن تسمع بعض السفهاء، إذا قلنا: الله يُصلح ولاة الأمور، الله يهديهم، قال: الله لا يصلحهم. سبحان الله العظيم!. إذا لم يُصلحهم الله فهو أردى لك!. ادعُ الله لهم بالهداية والصلاح، والله على كلِّ شيءٍ قدير[٣٧].

(٢٣) وذكرَ الشيخ صالح الفوزان: أن مما يُشرعُ للخطيب يوم الجمعة: أن يدعو للمسلمين بما فيه صلاح دينهم ودنياهم، ويدعو لإمام المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والتوفيق، وكان الدُّعاء لولاة الأمور في الخطبة معروفاً عند المسلمين، وعليه عملُهم; لأن الدُّعاء لولاة أمور المسلمين بالتوفيق والصلاح من منهج أهل السنة والجماعة، وتركُه من منهج المبتدعة، قال الإمام أحمد: «لو كان لنا دعوةٌ مستجابةٌ لدعونا بها للسلطان»، لأن في صلاحه صلاحَ المسلمين.

وقد تُركت هذه السنة حتى صار الناسُ يستغربون الدُّعاءَ لولاة الأمور، ويُسيئون الظنَّ بمن يفعله[٣٨].

---

[٣٦] مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين(المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: د.فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣ هـ ٦/ ٤٤-٤٥.

[٣٧] التعليق على السياسة الشرعية، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الرسالة- السعودية، الطبعة: الأولى - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ص٤٥٢.

[٣٨] الملخص الفقهي ١/ ٢٠١.

(٢٤) وقال الشيخ عبد الرحمن البراك: الدُّعاء لهم بالصلاح، فهذا مُوجب النصيحة، قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «الدِّين النصيحة، قلنا: لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامَّتهم»[٣٩].

فالنصيحة أن تدعو لهم بالصلاح، اللهم أصلحهم، اللهم أصلح بطانتهم، اللهم اهدهم صراطك المستقيم، ادعُ لهم لعلَّ الله يُصلح حالهم، لكن جرت عادة الناس أنهم لا يلتزمون بهذا المنهج... فأهل العلم والإيمان والصلاح والتجرُّد عن الهوى وإيثار الدنيا، يُحبُّون الخير لإخوانهم المسلمين، ولا سيما ولاة الأمر، سواء أعطوهم من الدُّنيا أم لم يعطوهم[٤٠].

المطلب الثاني: ثمرات الدعاء لولاة الأمور

بعد معرفة مشروعية الدعاء لولاة الأمر، فلابد من بيان ثمرات هذا الدعاء، وما يعود على الأمة المسلمة من الفوائد، فنقول:

الدعاء لهم له فوائد عدة، وعوائد ثرّة، وقد رغبتُ في أن أجمِّل هذا البحث وأزينه- بذكر ما تحصل لديَّ من تلكم الفوائد، عسى أن تكون دافعًا لي ولغيري على الدعاء لوليِّ الأمر، فأقول:

الفائدة الأولى: أنَّ المسلم حين يدعو لولي أمره، فإنه يتعبد ربه بهذا الدعاء، ذلك لأن الدعاء من لوازم سمعه وطاعته لولي الأمر، وإنما كانا بسبب أمر الله له وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، فالله تعالى يقول: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنوا أَطيعُوا اللَّهَ وَأَطيعُوا الرَّسولَ وَأُولِي الأَمرِ مِنكُم}** [النساء: ٥٩].

والنبي ﷺ يقول: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية)[٤١].

فالمسلم إذن يسمع ويطيع تعبُّدًا، لا كُرْهًا، ودليل ذلك اللهج بالدعاء[٤٢].

---

[٣٩] سبق تخريجه.

[٤٠] شرح العقيدة الطحاوية، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم البراك، إعداد: عبد الرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ص٢٧٠-٢٧١.

[٤١] صحيح البخاري، برقم: ٢٩٥٥.

[٤٢] ينظر: تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، (٦٩٤/٢).

حتى قال ناصر الدين ابن المُنَيِّر ؒ (ت: سنة ٦٨١ هـ): (الدعاء للسلطان الواجب الطاعة، مشروع بكل حالٍ)[٤٣].

الفائدة الثانية: أن في الدعاء لولي الأمر إبراءً للذمة؛ إذ الدعاء من النصيحة[٤٤].

والنصيحة واجبة على كل مسلم[٤٥]، قال الإمام أحمد بن حنبل ؒ: (إني لأدعو له [أي السلطان] بالتسديد والتوفيق -بالليل والنهار- والتأييد وأرى ذلك واجبا عليَّ)[٤٦].

وقد قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: (من مقتضى البيعة النصح لولي الأمر، ومن النصح: الدعاء له بالتوفيق والهداية وصلاح النية والعمل وصلاح البطانة؛ لأن من أسباب صلاح الوالي ومن أسباب توفيق الله له: أن يكون له وزير صدق يعينه على الخير، ويذكره إذا نسي، ويعينه إذا ذكر، هذه من أسباب توفيق الله له.

فالواجب على الرعية وأعيان الرعية التعاون مع ولي الأمر في الإصلاح وإماتة الشر والقضاء عليه، وإقامة الخير بالكلام الطيب والأسلوب الحسن والتوجيهات السديدة التي يرجى من ورائها الخير دون الشر، وكل عمل يترتب عليه شر أكثر من المصلحة لا يجوز؛ لأن المقصود من الولايات كلها: تحقيق المصالح الشرعية، ودرء المفاسد، فأي عمل يعمله الإنسان يريد به الخير، ويترتب عليه ما هو أشر مما أراد إزالته، وما هو منكر لا يجوز له)[٤٧].

الفائدة الثالثة: أنَّ الدعاء لولي الأمر من علامات أهل السنة والجماعة؛ فالذي يدعو لوليِّ أمره، متَّسم بسمة من سمات أهل السنة والجماعة، قال الإمام أبو محمد البربهاري ؒ: (وإذا رأيتَ الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيتَ الرجل يدعو للسلطان بالصلاح، فاعلم أنه صاحب سنة- إن شاء الله)[٤٨].

---

[٤٣] الانتصاف لابن المنير السكندري- بهامش الكشاف- للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ (٤ /١٠٥، ١٠٦).

[٤٤] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ، (٢/ ٣٨).

[٤٥] ينظر: مجموع الفتاوي، لابن تيمية، (٣ / ٥ - ١١).

[٤٦] السنة، للخلال، (ص: ١١٦).

[٤٧] مجموع فتاوى الشيخ ابن باز: ٢٠٩/٨.

[٤٨] شرح السنة، للبربهاري، (ص: ١١٦).

وقال الإمام الآجري ؒ (ت:٣٦٠ هـ): (قد ذكرتُ من التحذير عن مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله عزوجل الكريم عن مذهب الخوارج، ولم بر رأيهم، وصبر على جور الأئمة وحَيْف الأمراء ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله العظيم أن يكشف الظلم عنه وعن جميع المسلمين، ودعا للولاة بالصلاح، وحج معهم، وجاهد معهم كل عدو للمسلمين، وصلى خلفهم الجمعة والعيدين،... فمن كان هذا وصفه كان على الطريق المستقيم إن شاء الله تعالى)[٤٩].

الفائدة الرابعة: أنَّ في هذا الدعاء تصديقاً لمبدأ السمع والطاعة، وتأكيدًا له، وإعلانًا به، ولهذا حين اقتحم رجال الخليفة المتوكل على الإمام أحمد بيته- على إثر وشاية – كان فيما قال لهم -ؒ: (... إني لأرى طاعة أمير المؤمنين في السر والعلانية، وفي عسري ويسري، ومنشطي ومكرهي، وأثرة علي. وإني لأدعو له بالتسديد والتوفيق، في الليل والنهار...)[٥٠].

ففي قول الإمام أحمد: (وإني لأدعو له...)، تأكيد لما يعتقده من السمع والطاعة وإقرار به، ولهذا كان من بركات عقيدته تلك- أن خلَّى سبيله رجال الخليفة.

الفائدة الخامسة: أن الدعاء لولي الأمر عائدٌ نفعه الأكبر إلى الرعية أنفسهم، فإن ولي الأمر إذا صلح، صلحت الرعية، واستقامت أحوالها، وهنئ عيشها، أخرج البخاري في صحيحه عن قيس بن أبي حازم، أن امرأةً سألت أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - فقالت: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح، الذي جاء الله به بعد الجاهلية؟ فقال أبو بكر: (بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أئمتكم)[٥١].

---

[٤٩] الشريعة، للأجري: محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن – الرياض، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ص: ٤٦.

[٥٠] البداية والنهاية، لابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م، ١٠/ ٣٧٢.

[٥١] صحيح البخاري، كتاب: مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية، برقم: ٣٨٣٤.

قال الحافظ ابن حجر ؒ: (أي: لأنَّ الناس على دين ملوكهم، فمن حاد من الأئمة عن الحال، مال وأمال)[٥٢].

الفائدة السادسة: أنه- إذا علم- أن من الأمور التي حثت عليها الشريعة الإسلامية الدعاء لولاة أمور المسلمين بالصلاح والتسديد والأخذ بأيديهم إلى ما يصلح رعاياهم وينصرهم على أعدائهم من الكفرة والملحدين؛ إذ بصلاحهم تصلح أمور البلاد والعباد.

فإن ولي الأمر إذا صلح صلح شأن الرعية، واستقام أمرها، ومن هنا كان الدعاء لهم من أفضل ما يتقرب به الإنسان إلى الله عز وجل.

ذلك أن نفع الدعاء لهم لا يقتصر على شخص بعينه، ولكنه عام يستفيد منه كل أفراد الأمة، والدعاء لولاة أمور المسلمين يعد من النصيحة لهم، والنصح لهم أمر حثت عليه الشريعة، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الدين النصيحة"، كرر ذلك ثلاثًا، قال الصحابة: لمن يا رسول الله؟ قال: "لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[٥٣].

وثبت عن جرير بن عبد الله البَجَلي -رضي الله عنه- قال: "بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة، والنصح لكل مسلم"[٥٤].

فإن من مُوجب النصيحة لأئمة المسلمين: الدُّعاء لهم بالصلاح، وعلى هذا دَرَج أئمة السلف في أقوالهم وأفعالهم ومُعتقداتهم.

المطلب الثالث: النهي عن الدعاء لولاة الأمور

لما تقرر أنَّ من منهج أهل السنة والجماعة الدعاة لولاة الأمور، فهذا-بلا شك- يتضمن النهي عن الدعاء عليهم،حيث إن من القواعد الأصولية: أن الأمر بالشئ نهي عن ضده، والأمر بالشئ أمر بضده، حتى قال الإمام الزركشي: (إن كان له [أي للأمر] ضد واحد...، فالنهي عنه أمر بضده، بلا خلافٍ، وإلا لأدى إلى التناقض)[٥٥].

ولكن هذا من طريق المفهوم! ولذا حرص أهل السنة على التصريح بهذا نطقًا، حتى يجتمع المنطوق والمفهوم على هذا المطلب. ومن ذلك:

---

[٥٢] فتح الباري: ٧ /١٨٧.

[٥٣] صحيح مسلم، برقم: ٥٦.

[٥٤] صحيح البخاري، كتاب:البيوع، باب: هل يبيع حاضر لباد بغير أجر، ٧٢/٣ برقم: ٢١٥٧.

[٥٥] البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ٣٥٢/٣.

[١] قال إمام أهل السنة في عصره البربهاري ؒ: (إذا رأيتَ الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى)[٥٦].

[٢] وقال: (لم نُؤمر أن ندعو عليهم-وإن ظلموا وإن جاروا-، لأنَّ ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين)[٥٧].

[٣] وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي ؒ: (ولا نرى الخروجَ على أئمتنا وولاةِ أمورنا وإن جارُوا، ولا ندعُو عليهم، ولا ننزعُ يداً من طاعتهم، ونرى طاعَتهم من طاعة الله عزَّ وجل فريضةً ما لم يأمروا بمعصيةٍ، وندعُو لهم بالصلاح والمعافاة)[٥٨].

[٤] وقال: (ولا ندعُو عليهم)[٥٩].

[٥] وقال الحافظ البيهقي ؒ: قال أبو عثمان الصابوني ؒ: إياك أن تدعو عليهم باللعنة، فيزدادوا شرًّا، ويزداد البلاء على المسلمين[٦٠].

[٦] قال الشيخ صالح الفوزان: لا يجوز الدُّعاء عليهم: لأن هذا خروجٌ معنوي، مثل الخروج عليهم بالسلاح، وكونه دعا عليهم لأنه لا يرى ولايتهم، فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح، لا الدعاء عليهم، فهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فإذا رأيتَ أحداً يدعو على ولاة الأمور فاعلم أنه ضالٌ في عقيدته، وليس على منهج السلف، وبعض الناس قد يتخذ هذا من باب الغيرة والغضب لله عز وجل، لكنها غيرة وغضب في غير محلهما، لأنهم إذا زالوا حصلت المفاسد... والإمام أحمد صَبَرَ في المحنة، ولم يثبت عنه أنه دعا عليهم أو تكلَّم فيهم، بل صبر، وكانت العاقبة له، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، فالذين يدعون على ولاة أمور المسلمين ليسوا على مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك الذين لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحرافاً عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وبعضهم يُنكر على الذين يدعون في خطبة الجمعة لولاة الأمور، ويقولون: هذه مداهنة، هذا نفاق، هذا تزلف، سبحان الله! هذا مذهب أهل السنة والجماعة، بل من السنة الدعاء لولاة الأمور؛ لأنهم إذا صلحوا صلح الناس، فأنت تدعو لهم بالصلاح والهداية والخير، وإن كان

---

(٥٦) شرح السنة، للبربهاري: (ص: ١١٦).
(٥٧) شرح السنة للبربهاري ص١١٦-١١٧ رقم ١٣٦.
(٥٨) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥٤٠.
(٥٩) السابق.
(٦٠) شعب الإيمان للبيهقي: ٦/ ٢٦، رقم ٧٤٠١، فصل في نصيحة الولاة ووعظهم.

عندهم شرّ، فهم ما داموا على الإسلام فعندهم خير، فما داموا يُحكِّمون الشرع، ويُقيمون الحدود، ويصونون الأمن، ويمنعون العدوان عن المسلمين، ويكفون الكفار عنهم، فهذا خير عظيم، فيُدعى لهم من أجل ذلك، وما عندهم من المعاصي والفسق، فهذا إثمه عليهم، ولكن عندهم خير أعظم، ويُدعى لهم بالاستقامة والصلاح، فهذا مذهب أهل السنة والجماعة، أما مذهب أهل الضلال وأهل الجهل، فيرون هذا من المداهنة والتزلُّف، ولا يدعون لهم، بل يدعون عليهم[٦١].

المبحث الثاني: القواعد المنهجية لأهل السنة والجماعة في الدعاء لولي الأمر

مدخل

هناك قواعد منهجية لأهل السنة والجماعة في هذا الباب، يجمعها قاعدتان سوف نتحدث عنهما في هذا المبحث تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: قاعدة (السمع والطاعة)

من القواعد التي ينطلق منها الدعاء لولاة الأمر قول أهل السنة واعتقادهم: أنّ السلطان له حق السمع والطاعة، قال عز وجل: **{أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسولَ وَأُولِي الأَمرِ مِنكُم}**.

وفسر أهل العلم هذه الآية بتفاسير تئول إلى معنى واحد إذا تعقبها متعقب، كان الحسن يقول: هم العلماء، وكان ابن عبّاس يقول: هم أمراء السرايا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث سرية أمر عليهم رجلًا، وأمرهم أن لا يخالفوه وأن يسمعوا له ويطيعوا.

وكان زيد بن أسلم يقول: هم الولاة، ألا ترى أنه بدأ بهم فقال: إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها يعني: الفيء، والصدقات التي استأمنهم على جمعها وقسمها **{وَإِذا حَكَمتُم بَينَ النّاسِ أَن تَحكُموا بِالعَدلِ}**، قال: فأمر الولاة ثم أقبل علينا نحن فقال: **{أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسولَ وَأُولِي**

---

[٦١] التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، د.صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة للنشر والتوزيع- السعودية، بلا تاريخ، ص١٧١-١٧٣.

الأَمرِ مِنكُم} إذا لم يكن فيكم مال. قال: ثم خرج فقال: **{إِن كُنتُم تُؤمِنونَ بِاللَّهِ وَاليَومِ الآخِرِ ۚ ذٰلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأويلًا}** عاقبة(٦٢).

فالسمع والطاعة لولاة الأمر أمر واجب ومهما قصروا في ذاتهم فلم يبلغوا الواجب عليهم، غير أنهم يدعون إلى الحق، ويؤمرون به، ويدلون عليه، فعليهم ما حملوا وعلى رعاياهم ما حملوا من السمع والطاعة لهم.

والله قد اختارهم وربط بهم مصالح خلقه في معايشهم بحكمته، وأحَلّهم أشرف محل بقدرته، كما يسمع في الأخبار السلطان ظل الله في أرضه.

فمن هنا وجب على الخلق محبته، ولزمهم متابعته وطاعته، ولم يجز لهم معصيته ومنازعته، قال الله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنوا أَطيعُوا اللَّهَ وَأَطيعُوا الرَّسولَ وَأُولِي الأَمرِ مِنكُم}**[النساء:٥٩]؛ فينبغي لكل من آتاه الله الدين أن يحب القائمن بأمور عباده من الملوك والحكام، وأن يعطيهم فيما يأمرون في غير معصية الله؛ ويعلم أن الله تعالى يؤتي ملكه من يشاء كما قال في محكم تنزيله: **{تُؤتِي المُلكَ مَن تَشاءُ وَتَنزِعُ المُلكَ مِمَّن تَشاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشاءُ ۖ بِيَدِكَ الخَيرُ ۖ إِنَّكَ عَلىٰ كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ}** [آل عمران:٢٦].

المطلب الثاني: قاعدة: (اجتهاد الحاكم يلزم الرعية)

وتلك القاعدة معروفة ومشهورة في عقيدة أهل السنة والجماعة، وذلك تحت مسمى (حكم الحاكم يرفع الخلاف)، أي اجتهاد الحاكم يرفع الخلاف بين الناس، ويجعل الحكم مازما للجميع، وذلك حين تختلف الرعية في أمر ساغ فيه الاختلاف، سواء أكان حكمًا شرعيًا أم حكمًا دنيويًا، فللحاكم أن يلزم الرعية بالرأي الذي يحقق المصلحة العامة.

---

(٦٢) انظر: أصول السنة، لابن أبي زَمَنِين المالكي: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري (المتوفى: ٣٩٩هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ، ص: ٢٧٥-٣٧٦.

كذلك لو كان أمرًا دنيويًا ينطبق عليه تلك القاعدة من باب أولى، وكذلك القاضي إذا حكم فهو نائب عن الحاكم في الفصل بين الناس في النزاعات والقضايا، فهنا يكون حكمه ملزمًا، ولذا يقول العلماء: «فتوى المفتي للإعلام، وفتوى القاضي للإلزام»، (وإنما كانت ملزمة لأنه نائب عن الحكم؛ فلا يجوز مخالفة حكم القاضي أو الحاكم، فالمفتي أقرب إلى السلامة من القاضي؛ لأنه لا يُلزِم بفتواه، وإنما يخبر بها من استفتاه، فإن شاء قبل قوله، وإن شاء تركه، والقاضي يُلزِم بقوله، فيشترك هو والمفتي في الإخبار عن الحكم، ويتميز القاضي بالإلزام والقضاء؛ فهو من هذا الوجه خطره أشد)[٦٣].

كذلك للحاكم أن يقيد المباح كما نص على ذلك الفقهاء، وذلك بضوابط وشروط معينة.

وشروط قاعدة (حكم الحاكم يرفع الخلاف) هي: كون المسألة من المسائل الاجتهادية التي يسوغ الخلاف فيها، وأن تكون المسألة حين عرضها على القضاء، أما باب العبادات لا تدخل فيه الحكم، وإنما يدخل فيه الفتيا فقط.

قال الإمام القرافي –رحمه الله- في الفروق (١٠٣/٢): (حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يرفع الخلاف، ويرجع المخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم وتتغير فتياه بعد الحكم عما كانت عليه على القول الصحيح من مذاهب العلماءن فمن لا يرى وقف المشاع إذا حكم حاكم بصحة وقفه ثم رفعت الواقعة لمن كان يفتي ببطلانه نفذه وأمضاه ولا يحل له بعد ذلك أن يفتي ببطلانه، وكذلك إذا قال إن تزوجتك فأنت طالق فتزوجها، وحكم حاكم بصحة هذا النكاح، فالذي كان يرى لزوم الطلاق له ينفذ هذا النكاح، ولا يحل له بعد ذلك أن يفتي بالطلاق، هذا هو مذهب الجمهور وهو مذهب مالك. انتهى[٦٤], وهذا الذي مثل به القرافي رحمه الله في باب القضاء، أي حين الاختلاف والترافع إلى القضاء.

---

(٦٣) فيض القدير (٤/ ٥٣٨)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٩).

(٦٤) أنوار البروق في أنواع الفروق للإمام أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - عالم الكتب، رقم الطبعة: د.ط: د.ت. (١٠٣/٢).

المطلب الثالث: أن الأصل في ولي الأمر أنه مؤتمن

وذلك لأن مسئوليته تحتم عليه ذلك تجاه شعبه وأمته، ومن تلك الأمور التي تحتم عليه أمانته:

(١) – حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه، أوضح له الحجة، وبين له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود؛ ليكون الدين محروسا من خلل، والأمة ممنوعة من زلل.

(٢) – تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة، فلا يتعدى ظالم، ولا يضعف مظلوم.

(٣) – حماية البيضة والذب عن الحريم؛ ليتصرف الناس في المعايش، وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال.

(٤) – إقامة الحدود؛ لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك.

(٥) – تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظفر الأعداء بغرة ينتهكون فيها محرما، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما.

فكان الدعاء لولي الأمر معينًا له على تحقيق المهمام المكلف بها.

المطلب الرابع: وجوب إعانة ولي الأمر لأن بصلاحه صلاح الأمة

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: (وأما النصيحة لأئمة المسلمين، وهم ولاتهم من السلطان الأعظم إلى الأمير، إلى القاضي، إلى جميع مَن لهم ولاية صغيرة أو كبيرة، فهؤلاء لَمَّا كانت مُهمَّاتهم وواجباتهم أعظم من غيرهم، وَجَبَ لهم من النصيحة بحسب مراتبهم ومقاماتهم، وذلك باعتقاد إمامتهم، والاعتراف بولايتهم، ووجوب طاعتهم بالمعروف،

وعدم الخروج عليهم، وحثّ الرعية على طاعتهم، ولزوم أمرهم الذي لا يُخالف أمر الله ورسوله، وبذل ما يستطيع الإنسان من نصيحتهم، وتوضيح ما خفيَ عليهم مما يحتاجون إليه في رعايتهم، كلُّ أحد بحسب حاله، والدُّعاء لهم بالصلاح والتوفيق، فإن صلاحهم صلاح لرعيتهم، واجتناب سبّهم والقدح فيهم وإشاعة مثالبهم، فإن في ذلك شرَّاً وضرراً وفساداً كبيراً، فمن نصيحتهم الحذر والتحذير من ذلك، وعلى مَن رأى منهم ما لا يحلّ أن يُنبِّههم سرَّاً لا علناً، بلطف، وعبارة تليق بالمقام، ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوبٌ في حقّ كلِّ أحد، وبالأخص ولاة الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خيرٌ كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص، واحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود أن تُفسد نصيحتك بالتمدُّح عند الناس فتقول لهم: إني نصحتهم، وقلتُ، وقلتُ، فإن هذا عنوان الرِّياء، وعلامة ضعف الإخلاص، وفيه أضرار أخر معروفة)[٦٥].

ومعنى ذلك: أن تدعو لهم بالصلاح، لعلَّ الله يُصلح حالهم، فأهل العلم والإيمان والصلاح والتجرُّد عن الهوى وإيثار الدنيا، يُحبُّون الخير لإخوانهم المسلمين، ولا سيما ولاة الأمر، وفي الحديث الصحيح: «ثلاثة لا يُكلِّمهم الله يوم القيامة، ومنهم: ... ورجلٌ بايع إماماً لا يُبايعه إلاَّ لدنيا، فإن أعطاه منها وفى، وإن لم يُعطه منا لم يفِ»[٦٦].

المبحث الثالث: الممارسات العملية لعلماء أهل السنة في هذه المسألة

مدخل

لم تكن أقوال أهل السنة أقوالًا مجردة عن الفعل، بل كان منهجهم وعقيدتهم موافقة لمواقفهم من ولاة الأمر، حتى وإن جاروا وظلموا، بألا يَدَعُوا الدعاء لهم بالتوفيق والسداد، ومن ذلك:

---

(٦٥) الرياض الناضرة، عبد الرحمن بن ناصر السعدي تاريخ النشر: ٢٠٠٥م، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الطبعة: ١ ، ص٤٩-٥٠.

(٦٦) أخرجه البخاري (٧٢١٢)، ومسلم (١٠٨).

المطلب الأول: موقف الإمام الحسن البصري وإنكاره الدعاء على الحجَّاج

سمع الحسن البصري رجلًا يدعو على الحجاج بن يوسف الثقفي، فقال: لا تفعل -رحمك الله- إنكم من أنفسكم أوتيتُم؛ إنما نخاف إن عُزلَ الحجاجُ أو مات أن تليكم القردة والخنازير)[٦٧].

المطلب الثاني: موقف الإمام أحمد من الخليفة المتوكل

مما يذكر ههنا، ما رواه عبد الله بن الإمام أحمد في "السنة" من خبر والده، حين كتب كتابًا أجاب فيه عن الخليفة المتوكل، عن (مسألة خلق القرآن)، وكانت مسألة معرفة، لا مسألة امتحان.

قال عبد الله: فلما كتب أبي الجواب، أمَرَنا بعَرْضه على عبيد الله بن يحيى بن خاقان؛ وزير المتوكل.

وظاهر، أن الإمام أحمد يستشير هذا الوزير في أسلوب الخطاب، وما يناسب الخليفة، لا مضمونه، وحسنًا فعل، فإنَّ الوزراء أعرفُ من غيرهم بما يلائم نفوسَ مستوزريهم.

قال عبد الله: قال أبي: فإن أمركم –أي ابن خاقان– أن تَنْقُصوا منه شيئًا، فانقصوا له، وإن زاد شيئًا فرُدُّوه إليَّ حتى أعرف ذلك.

فلما وقف ابنُ خاقان على الجواب، بادر قائلًا: يحتاج أن يُزادَ فيه دعاءٌ للخليفة؛ فإنه يُسرُّ بذلك.

فأخبر هذا الوزير بما يُبهجُ الخليفة، ويدخلُ السرورَ على نفسه، ولهذا استجاب الإمام أحمد لرأيه، وضمَّن جوابه جملًا من الدعاء، كقوله: إني أسأل الله عز وجل أن يديم توفيق أمير المؤمنين، أعَزه الله بتأييده...[٦٨].

ونص هذه الرسالة:

(بسم الله الرحمن الرحيم... أحسن الله عاقبتك أبا الحسن في الأمور كلها، ودفع عنك مكاره الدنيا برحمته، قد كتبتُ إليك -رضي الله تعالى عنك- بالذي سأل عنه أمير المؤمنين بأمر القرآن بما حضرني، وإني أسأل الله أن يُديم توفيق أمير المؤمنين، قد كان الناس في خوض من

---

(٦٧) آداب الحسن البصري، لابن الجوزي: ص١١٩.

(٦٨) انظر: السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد: عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (المتوفى: ٢٩٠هـ)، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ١ / ١٣٣، ١٣٤.

الباطل واختلاف شديد يغتمسون فيه، حتى أفضت الخلافة إلى أمير المؤمنين، فنفى الله بأمير المؤمنين كل بدعة، وانجلى عن الناس ما كانوا فيه من الذل وضيق المحابس، فصرف الله ذلك كله، وذهب به أمير المؤمنين، ووقع ذلك من المسلمين موقعًا عظيمًا، ودعوا الله لأمير المؤمنين، وأسأل الله أن يستجيب في أمير المؤمنين صالح الدعاء، وأن يتم ذلك لأمير المؤمنين، وأن يزيد في بيته، ويعينه على ما هو عليه)[٦٩].

المطلب الثالث: موقف الإمام أحمد من الخليفة المعتصم

برغم أن الخليفة المعتصم غرّه المعتزلة؛ حتى أقنعوه بتشديد الحبس والضرب للإمام أحمد، لعدم قوله بخلق القرآن إلا أنَّ إمام أهل السنة لا يمكن أن يتخلى عن عقيدته مهما حصل له، ومن ذلك:

(أ) قال أبو علي الحسين بن عبد الله الخرقي: بت مع أحمد بن حنبل ليلة، فلم أره ينام إلا يبكي إلى أن أصبح، فقلت: أبا عبد الله، كثر بكاؤك الليلة، فما السبب؟

فقال لي: ذكرتُ ضرب المعتصم إياي، ومرَّ بي في الدرس: **{وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثلُهاۖ فَمَن عَفا وَأَصلَحَ فَأَجرُهُ عَلَى اللَّهِ}** [الشورى:٤٠] فسجدت وأحللته من ضربي في السجود.

قال إبراهيم الحربي: أحلَّ أحمد بن حنبل من حضر ضربه وكل من شايع فيه، والمعتصم[٧٠].

(ب) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي أبي: وجه إليَّ الواثق أن أجعل المعتصم في حِلٍّ من ضربه إياي.

فقلت: ما خرجت من داره حتى جعلته في حِلٍّ، وذكرت قول النبي ﷺ: "لا يقوم يوم القيامة إلا من عفا"، فعفوت عنه[٧١].

---

[٦٩] الجامع لعلوم الإمام أحمد – العقيدة، جمع: خالد الرباط، سيد عزت عيد، محمد أحمد عبد التواب، ط. دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ٣/ ٤٨٩.

[٧٠] مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر- مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ، ص ٤٢٤ – ٤٢٥.

[٧١] الجامع لعلوم الإمام أحمد – العقيدة: ٤٧٧/٣.

المطلب الرابع: موقف الخليفة المهتدي بالله من الإمام أحمد

قال جعفر بن عبد الواحد: ذاكرتُ المهتدي بشيءٍ؛ فقلت به: كان أحمد بن حنبل يقول، ولكنه كان يخالف -كأني أومأت إلى من مضى من آبائه.

قال: فقال لي المهتدي: رحم الله أحمد بن حنبل، والله لو جاز لي أن أتبرأ من أبي لتبرأت منه. قال: ثم قال: تكلم بالحق وقُل به، فإنَّ الرجل ليتكلم بالحق فينبل في عيني(٧٢).

المطلب الخامس: موقف الإمام أحمد من الخليفة المأمون

الدعاء الوارد عن الإمام أحمد رحمه الله، فقد رواه الحافظ أبو نعيم رحمه الله في "حلية الأولياء" (٩/ ١٩٤) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَحَدَّثَنِي عَنْهُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ غَسَّانَ: "حُمِلْتُ أَنَا وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَحْمَلٍ عَلَى جَمَلٍ يُرَادُ بِنَا الْمَأْمُونُ، فَلَمَّا صِرْنَا قَرِيبَ عَانَةَ، قَالَ لِي أَحْمَدُ: قَلْبِي يُحِسُّ أَنَّ رَجَاءً الْحَصَّارَ يَأْتِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، فَإِنْ أَتَى وَأَنَا نَائِمٌ فَأَيْقِظْنِي، وَإِنْ أَتَى وَأَنْتَ نَائِمٌ أَيْقَظْتُكَ.

فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ إِذْ قَرَعَ الْمَحْمَلَ قَارِعٌ، فَأَشْرَفَ أَحْمَدُ، فَإِذَا بِرَجُلٍ يَعْرِفُهُ بِالصِّفَةِ، وَكَانَ لَا يَأْوِي الْمَدَائِنَ وَالْقُرَى، وَعَلَيْهِ عَبَاءَةٌ قَدْ شَدَّهَا عَلَى عُنُقِهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ رَضِيَكَ لَهُ وَافِدًا، فَانْظُرْ لَا يَكُونُ وُفُودُكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وُفُودًا مَشْئُومًا، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يَنْتَظِرُونَكَ لِأَنْ تَقُولَ فَيَقُولُوا، وَاعْلَمْ أَنَّمَا هُوَ الْمَوْتُ وَالْجَنَّةُ.

فَلَمَّا أَشْرَفْنَا عَلَى الْبُذَيْذُونَ قَالَ لِي: يَا أَحْمَدَ بْنَ غَسَّانَ إِنِّي مُوصِيكَ بِوَصِيَّةٍ فَاحْفَظْهَا عَنِّي: رَاقِبِ اللَّهَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَاشْكُرْهُ عَلَى الشِّدَّةِ وَالرَّخَاءِ، وَإِنْ دَعَانَا هَذَا الرَّجُلُ أَنْ نَقُولَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَلَا تَقُلْ، وَإِنْ أَنَا قُلْتُ فَلَا تَرْكَنْ إِلَيَّ، وَتَأَوَّلْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}.

فَتَعَجَّبْتُ مِنْ حَدَاثَةِ سِنِّهِ وَثَبَاتِ قَلْبِهِ، فَلَمْ يَكُنْ بِأَسْرَعَ أَنْ خَرَجَ خَادِمٌ وَهُوَ يَمْسَحُ عَنْ وَجْهِهِ بَكُمِّهِ وَهُوَ يَقُولُ: عَزَّ عَلَيَّ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَنْ جَرَّدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ سَيْفًا لَمْ يُجَرِّدْهُ قَطُّ، وَبَسَطَ نِطْعًا لَمْ يَبْسُطْهُ قَطُّ، ثُمَّ قَالَ: وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا رَفَعْتُ عَنْ أَحْمَدَ وَصَاحِبِهِ

(٧٢) المحنة، لعبد الغني المقدسي: ص ١٠٢ - ١٠٧.

حَتَّى يَقُولَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَى أَحْمَدَ وَقَدْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَلَحَظَ السَّمَاءَ بِعَيْنَيْهِ ثُمَّ قَالَ: "سَيِّدِي غَرَّ هَذَا الْفَاجِرَ حِلْمُكَ حَتَّى يَتَجَرَّأَ عَلَى أَوْلِيَائِكَ بِالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ، اللَّهُمَّ فَإِنْ يَكُنِ الْقُرْآنُ كَلَامَكَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ فَاكْفِنَا مُؤْنَتَهُ".

قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا مَضَى الثُّلُثُ الْأَوَّلُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا وَنَحْنُ بِصَيْحَةٍ وَضَجَّةٍ، وَإِذَا رَجَاءٌ الْحَصَّارَ قَدْ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ: صَدَقْتَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ. قَدْ مَاتَ وَاللَّهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ".

وهذه القصة لم تثبت، وهذا إسناد ضعيف: عبد الله بن جعفر، هو عَبْد اللَّه بْن جعْفَر بْن أَحْمَد بْن فارس، قال الذهبي: "كان ثقة عابدا". [تاريخ الإسلام (٢٥/ ١٩٦)].

وأبوه لم نجد له ترجمة. وكذا شيخه أحمد بن عبد الله.

وأحمد بن غسان ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. قال: "أحد مشايخ العابدين بالبصرة، كان يقول بالقدر، ورجع عنه، فلما كانت المحنة أيام المعتصم أبى أن يقول بخلق القرآن، فحمل إلى بغداد وحبس بها، فاتفق معه في الحبس أحمد بن حنبل، والبويطي" [انتهى من "تاريخ الإسلام" (١٦/ ٤٩)].

وقوله في هذا الخبر عن الإمام أحمد: "فَتَعَجَّبْتُ مِنْ حَدَاثَةِ سِنِّهِ وَثَبَاتِ قَلْبِهِ" منكر، يدل على عدم صحة هذه القصة، لأن بداية المحنة كانت سنة ٢١٨، وولد الإمام أحمد سنة ١٦٤، فيكون عمره في بداية المحنة ٥٤ سنة، فكيف يقال لمن هذا عمره: "تعجبت من حداثة سنه"؟! فهذه القصة غير ثابتة.

بل وفي سيرة الإمام أحمد بن حنبل لمن يتتبعها في مواقفه مع بقية الخلفاء أنه لم يكن من منهجه الدعاء عليهم، فلا يصح الاستدلال بما لا أصل له.

المطلب السادس: الإمام أحمد ووشاية البيعة له دون الخليفة

ذكر الحافظ ابن كثير: أنَّ رجلًا من المبتدعة، يقال له: ابن البلخي- وشى إلى الخليفة شيئًا، فقال: إن رجلًا من العلويين قد أوى إلى منزل أحمد بن حنبل، وهو يبايع له الناس في الباطن، فأمر الخليفة نائب بغداد: أن يكبس منزل أحمد من الليل! فلم يشعروا، إلا والمشاعل قد أحاطت بالدار من كل جانب حتى من فوق الأسطحة، فوجدوا الإمام أحمد جالسًا، في

داره مع عياله، فسألوه عما ذكر عنه، فقال: ليس عندي من هذا علم، وليس من هذا شيء ولا هذا من نيتي، وإني لأرى طاعة أمير المؤمنين في السر والعلانية، وفي عُسْري ويُسْري ومنشطي ومكرهي، وأثرة علي، وإني لأدعو الله بالتسديد والتوفيق، في الليل والنهار.

ففتشوا منزله حتى مكان الكتب وبيوت النساء والأسطحة وغيرها، فلم يروا شيئًا؛ فلما بلغ المتوكل ذلك، وعلم براءته مما نسب إليه- علم أنهم يكذبون عليه كثيرًا، فبعث إليه يعقوب بن إبراهيم المعروف بقوصرة - وهو أحد الحجبة- بعشرة آلاف درهم من الخليفة، وقال: هو يقرأ عليك السلام ويقول: استنفق هذه، فامتنع من قبولها.

فقال: يا أبا عبد الله، إني أخشى من ردِّك إياها أن يقع وحشة بينك وبينه، والمصلحة لك قبولها، فوضعها عنده ثم ذهب فلما كان من آخر الليل استدعى أحمد أهله وبني عمه وعياله وقال: لم أنم هذه الليلة من هذا المال، فجلسوا وكتبوا أسماء جماعة من المحتاجين من أهل الحديث وغيرهم من أهل بغداد والبصرة، ثم أصبح ففرقها في الناس ما بين الخمسين إلى المائة والمائتين، فلم يبق منها درهمًا، وأعطى منها لأبي أيوب وأبي سعيد الأشج، وتصدق بالكيس الذي كانت فيه، ولم يعط منها لأهله شيئًا وهم في غاية الفقر والجهد، وجاء بنو ابنه فقال: أعطني درهمًا، فنظر أحمد إلى ابنه صالح فتناول صالح قطعة فأعطاها الصبي فسكت أحمد[٧٣].

[٧٣] البداية والنهاية لابن كثير: ١٠/٣٧١-٣٧٢.

المبحث الرابع: هل يتنافى الدعاء لولي الأمر مع النصيحة المأمور بها له، وإنكار المنكر؟

مدخل

في هذا المبحث نتحدث عن فقه الدعاء لولاة الأمور، وكيفية نصيحتهم، ومن يقوم بها، وكذلك التوفيق بين الأدلة التي تأمر بالدعاء لولاة الأمور، والأدلة التي تحث على إنكار المنكر، وكيف يتم التوفيق بين تلك الأدلة، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: بين الدعاء والنصيحة

إذا عُلِم أنَّ الدعاء لولي الأمر من منهج أهل السنة والجماعة، فهل هذا يتنافى مع الأمر بالنصيحة لولاة الأمر، بقولهﷺ: (الدِّينُ النصيحة)، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمَّة المسلمين، وعامَّتهم)[٧٤]؟

والجواب: أنه لا منافاة بينهما، بل الدعاء لهم- نوعٌ من النصيحة لهم، فبينهما عموم وخصوص مطلق.

لاسيما، ونصيحة ولاة الأمور في مذهب أهل السنة محكمة البناء، فلابدَّ أن تكون سرًّا بين الناصح وبينهم: برفقٍ ولينٍ، وحكمةٍ وموعظةٍ حسنة، وأسلوبٍ مناسب؛ فقد أخرج الإمام ابن أبي عاصم في "السنة"، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية، ولكن يأخذ بيده فيخلوا به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه"[٧٥].

قال الحافظ ابن رجب ؒتعالى: (أما النصيحة لأئمة المسلمين: فحبُّ صلاحهم ورُشدهم وعدلهم، وحب اجتماع الأمة عليهم، وكراهة افتراق الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم في طاعة الله -عز وجل-، والبغض لمن رأى الخروج عليهم، وحبّ إعزازهم في طاعة الله -عز وجل-)[٧٦].

---

[٧٤] صحيح مسلم، برقم ٥٥.

[٧٥] السُّنّة، لابن أبي عاصم، ٢/٥٢١.

[٧٦] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ١/ ٢٢٢.

وقال في موضع آخر: (والنصيحة لأئمة المسلمين: معاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وتذكيرهم به، وتنبيههم في رفقٍ ولطفٍ، ومجانبة الوثوب عليهم، والدعاء لهم بالتوفيق وحث الأغيار على ذلك)[٧٧].

وعن زياد بن كُسيب العدوي قال: كنت مع أبي بكرة تحت منبر ابن عامر وهو يخطب، وعليه ثياب رقاق، فقال رجلٌ: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفُسّاق، فقال أبو بكرة: اسكت، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله)[٧٨].

ولفظ الإمام أحمد بدون ذكر القصة: (من أكرم سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة، ومن أهان سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أهانه الله يوم القيامة)[٧٩].

ولهذا قال سهل بن عبد الله التستري ؒ: (لا يزال الناس بخير ما عظَّموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفّوا بهذين أفسد دنياهم وأخراهم)[٨٠].

المطلب الثاني: بين الدعاء لولاة الأمر، وإنكار المنكر

ليس هناك تعارض بين الدعاء لولاة الأمر وإنكار المنكر الذي يبدو منهم، لكن لابدّ من ضبط أمرين:

الأول: أن يكون ما فعله منكرًا صريحًا، لا خلاف في كونه منكرًا، وهو المراد من قوله صلى الله عليه وسلم: «إلا أن تروا كفرا بَواحًا، عندكم من الله فيه برهان»[٨١].

قال الإمام النووي: (والمراد بالكفر هنا المعاصي، ومعنى "عندكم من الله فيه برهان" أي: تعلمونه من دين الله تعالى. ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم- إلا أن تروا منهم منكرًا محققًا، تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم.

---

[٧٧] السابق، ١/ ٢٢٣.

[٧٨] الترمذي، كتاب الفتن، باب ٤٧، برقم ٢٢٢٤.

[٧٩] مسند أحمد، ٥/ ٤٨ – ٤٩. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ٥/ ٢١٥: رجاله ثقات.

[٨٠] الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م، ٢٦٢/٥.

[٨١] صحيح البخاري برقم: ٧٠٥٦، وصحيح مسلم، برقم: ١٧٠٩.

وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين -وإن كانوا فسقة ظالمين-؛ وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق)[٨٢].

الثاني: أن نعلم أنّ لإنكار المنكر درجات- كما ذكر الحافظ ابن القيم:

الأولى: أن يزول المنكر، ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقلَّ، وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يخلفه شرٌّ منه.

فالدرجتان الأولَيان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرّمة[٨٣].

وقد طبق الصحابي الجليل أسامة بن زيد رضي الله عنه هذا الواجب عليه بناءً على فقهه بهذين الضابطين، فيما رواه الإمام البخاري ومسلم، من حديث أبي وائل، أنه قال: قيل لأسامة لو أتيت فلانًا فكلمته – [يعنون الأمير]، فقال: إنكم لترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم، إني أكلمه في السر دون أن أفتح بابًا، أكون أول من فتحه، ولا أقول لرجل أن كان علي أميرا إنه خير الناس، بعد شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالوا: وما سمعته يقول: قال: سمعته يقول: " يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار، فتندلق أقتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون: أي فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه، وأنهاكم عن المنكر وآتيه)[٨٤].

وقال النووي ؒ تعالى على قول أسامة: "دون أن أفتتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من فتحه": (يعني: المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ،

---

[٨٢] شرح صحيح مسلم، للنووي: ٢٢٩/١٢.

[٨٣] إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ٣/ ١٦.

[٨٤] البخاري:٣٢٦٧، ومسلم: ٢٩٨٩.

كما جرى لقتلة عثمان - رضي الله عنه، وفيه الأدب مع الأمراء، واللطف بهم، ووعظهم سرًّا، وتبليغهم ما يقول الناس فيهم، ليكفّوا عنه...)[٨٥].

ولا شك في أنَّ الإنكار على ولي أمر المسلمين جهاراً أمام الرعية، وبحضرتهم يسبّب شرًّا كثيرًا في الغالب، وربما حصل بذلك فرقة بين المسلمين، أو خروج على إمام المسلمين بدعوى إنكار المنكر، وولي الأمر لا بدَّ له أن يأمر الناس بالمعروف وينهاهم عن المنكر،فيتخذ ما لا تحمد عقباه، ثم لا يأمن أن يقع منه تقصير؛ لأنه بشر، ولكن يعالج سرًّا، وبالحكمة والمداراة المحمودة، ويُتلطف به، ويُنصح برفقٍ ولين، وذلك أجدر بالقبول[٨٦].

وقد قال سماحة العلامة الإمام المحقق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ؒ في هذا الصدد، كلامًا محققًّا، نصه: (ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الانقلاب، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخروج الذي يضرّ ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير، وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنى، وينكر الخمر، وينكر الربا، من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر أن فلاناً يفعلها: لا حاكم ولا غير حاكم...)[٨٧].

---

[٨٥] شرح صحيح مسلم، للنووي: ١٨/ ٣٢٩.

[٨٦] انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفى بدر الدين(المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ، ١٦٦/١٥.

[٨٧] حقوق الراعي والرعية: ص٢٧ – ٢٨.

المبحث الخامس: شبهات معاصرة حول الدعاء لولاة الأمر

مدخل

مما هو مستغرب حقيقة: أن المسائل التي تتعلق بحسن التعامل والموالاة لأولياء الأمور أصبحت تحدث خدشًا في قلوب كثير من العوام، بل وبعض المثقفين؛ فيظنون هذا مداهنةً للحكام، ونفاقًا لأشخاصهم، لاسيما في العصور المتأخرة، ولذا قمت برصد أهم الشبهات في هذا، وجعلتها في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: شبهة أن الدعاء للولاة نوع من المداهنة وطلب للتزلف

وهذه الشبهة واهية؛ وغير سليمة بل ومردودة على أصحابها؛ وهي حقيقة لا تحتاج لكثير رد؛ ولا لمزيد نقل؛ فإنّ هذا يتضمن اتهاما لأهل السنة جميعًا الذين كانوا ومازالوا يرون أن من عقائدهم الدعاء لولي الأمر بالصلاح والتسديد، ويسطرون ذلك في عقائدهم وكتبهم.

وهل كان أحمد بن حنبل والفضيل بن عياض وابن المبارك وغيرهم -من أئمة السنة وحراس الملة- ينقصهم منصب أو جاه، أو يبغون مداهنة للسلاطين، أم كانوا يفعلونه عن عقيدة وتدين وموالاة، وقد سبقت نقولات كثيرة عنهم: لو كانت لنا دعوة مستجابة لخصصنا بها الأمير، فبصلاحه يصلح الله الرعية!

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان السلف ؛كالفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم، يُعظِّمون قدرَ نعمة الله به -أي بالسلطان- ويرون الدُّعاءَ له ومناصحته من أعظم ما يتقرَّبون به إلى الله تعالى، مع عدم الطمَع في ماله ورئاسته، ولا لخشية منه، ولا لمعاونته على الإثم والعدوان)[٨٨].

وعنه قال: (لو كان دخولي على الخليفة كل يوم لكلمته في علماء السوء، أقول: يا أمير المؤمنين لا بد للناس من راع، ولا بد للراعي من عالم يشاوره، ولا بد له من قاض ينظر في أحكام المسلمين، وإذا كان لا بد من هذين فلا يأتك عالم ولا قاض إلا على حمار بأكاف، فبالحري، أن

---

[٨٨] السياسة الشرعية،لابن تيمية، ص٢٣٣-٢٣٤.

يؤدوا إلى الراعي النصيحة، يا أمير المؤمنين: متى تطمع العلماء والقضاة أن يؤدوا إليك النصيحة ومركب أحدهم كذا وكذا)[٨٩].

المطلب الثاني: شبهة عدم مشروعية الدعاء لولاة الأمر على المنابر

وهي في الحقيقة ليست تصلح شبهةً، لأنه لو راجع كتب الفقهاء وتاريخ أهل السنة لعلم من أول وهلة أن كثيرًا منهم استحبَّ الدعاء للولاة على المنابر، ورأى ذلك من مناصحته وموالاته، ومن ذلك:

(أ) قال الإمام النووي: (فأما الدعاء لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجيوش الإسلام فمستحب بالاتفاق، والمختار: أنه لا بأس بالدعاء للسلطان بعينه إذا لم يكن مجازفة في وصفه ونحوها)[٩٠].

(ب) قال الفقيه ابن حَجَر الهيتمي: يندبُ للخطيب الدعاء للمسلمين وولاتهم بالصلاح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجيوش الإسلام.

ويؤيد ذلك: قول الحسن البصري: -رضي الله عنه- لو علمتُ لي دعوة مستجابة لخصصت بها السلطان؛ فإن خيره عام وخير غيره خاص[٩١].

(ج) قال ابن عابدين: ثبت أنَّ أبا موسى الأشعري- وهو أمير الكوفة- كان يدعو لعمر قبل الصديق، فأُنكِر عليه تقديم عمر، فشكا إليه فاستحضر المنكِر، فقال: إنما أنكرتُ تقديمك على أبي بكر، فبكى واستغفره، والصحابة حينئذٍ متوفرون لا يسكتون على بدعةٍ، إلا إذا شهدت لها قواعد الشرع، ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل التقديم فقط، وأيضًا: فإنَّ الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار السلطنة، فمن تركه يخشى

---

[٨٩] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، ٣٤٢/١٢.

[٩٠] المجموع شرح المهذب، للنووي: ٥٢١/٤.

[٩١] الفتاوى الفقهية الكبرى، لابن حَجَر الهيتمي: جمعها: تلميذه الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي (المتوفى ٩٨٢ هـ)، المكتبة الإسلامية، بدون تاريخ، ١/ ٢٤٣.

عليه؛ ولذا قال بعض العلماء: لو قيل: إن الدعاء له واجب لما في تركه من الفتنة غالبًا لم يبعد، كما قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض[٩٢].

وقد أخرج الخطيب في "تاريخه"، عن عبد الله بن معبد، قال: سمعت ابن عبَّاس على منبر البصرة، يقول: اللهم أصلح عبدك وخليفتك عليًّا أهل الحق أمير المؤمنين[٩٣].

بل، وقد مضى العمل بهذا في زمان السلاطين بلا نكير، فكانوا يقولون في كل خطبة في ختامها: اللهم أصلح عبدك وخليفتك[٩٤].

قالوا في خلافة عبد الملك بن مروان: اللَّهمّ أصلح عبدك وخليفتك[٩٥].

وفي خلافة القادر بالله: اللهم أصلح عبدك وخليفتك عبد القادر[٩٦].

وفي خلافة ابن زنكي: اللهم أصلح عبدك الفقير إلى رحمتك الخاضع لهيبتك المعتصم بقوتك المجاهد في سبيلك المرابط لأعداء دينك أبا القاسم محمود بن زنكي بن آق سنقر ناصر أمير المؤمنين[٩٧].

وفي خلافة تميم بن المعز: اللهم أصلح عبدك ووليك أبا الطاهر تميم بن المعز الطاهر[٩٨].

---

[٩٢] رد المحتار على الدر المختار= حاشية ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م،باب الجمعة، ١٤٩/٢.

[٩٣] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م، ٤٥٤/٣.

[٩٤] انظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ٣٩/٦.

[٩٥] انظر: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، لمسكويه: أحمد بن محمد بن يعقوب (المتوفى: ٤٢١هـ)، المحقق: أبو القاسم إمامي، سروش، طهران، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م، ٢٤٣/٧.

[٩٦] انظر: المنتظم، لابن الجوزي، ٣٩/٦.

[٩٧] انظر: الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية لأبي شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥ هـ)، المحقق: إبراهيم الزيبق، ط.مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م، ٥٨/١.

[٩٨] انظر: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي: محمد بن محمد (المتوفى: نحو ٦٩٥هـ)، تحقيق ومراجعة: ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٣ م، ٢٧٩/١.

وفي خلافة سيف الدين أبا بكر بن أيوب: اللهم أصلح عبدك الملك العادل سيف الدين أبا بكر بن أيوب[٩٩].

وسار هذا بلا نكير في سائر الأقطار.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد؛

بحمد الله تعالى، وتوفيقه وعونه، أتممت كتابة هذا البحث الذي اجتهدت فيه وضمنته -بحمد الله تعالى- ما يدور في موضوع الدعاء لولاة الأمور وبعض الأحكام الشرعية الخاصة به. وكان من أهم النتائج والتوصيات فيه مايلي:

أولاً: النتائج:

١- الدعاء لولاة الأمور أمر مشروع ومقرر في منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة، والرد على الشبهات الواردة في هذا الشأن واجب على كل من يتصدى لتعليم الناس.

٢- تضافرت وتواترت أقوال علماء أهل السنة والجماعة في وجوب الدعاء لولاة الأمر بالهداية اقتداء بالسلف الصالح.

٣- لا منافاة بين الدعاء لولي الأمر مع النصيحة المأمور بها له، وإنكار المنكر.

٤- ثبت عن كثير منه السلف الصالح أنه استحبَّ الدعاء للولاة على المنابر، ورأى ذلك من مناصحته وموالاته.

[٩٩] انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، ٧١/١٣.

٥- الدعاء لولاة الأمر وطلب الهداية لهم من الله لا يعتبر تزلفًا وتقربًا منهم، بل ذلك من واجب المسلم على المسلم، فكيف بولي الأمر؟!

٦- تم الرد على شبهات تتعلق بالدعاء لولي الأمر.

ثانياً: التوصيات

(١) - لا بد من الاعتناء بالأمور التي تجلب الاستقرار والطمأنينة للمجتمعات، وتنشر الأمن والأمان فيها.

(٢) - يجب على المسؤلين نشر ثقافة التواد والتراحم، وثقافة المجتمع الواحد كالجسد الواحد.

(٣) - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له رجاله الذين يحسنونه في جانب ولاة الأمور، لذا كان لزامًا أن يقوم الدعاة بفهم تلك النقطة وإفهامها للناس في المحافل والمؤتمرات والندواتز

(٤) - يجب على الدعاة وكل العاملين في الحق الدعوي أن يدرسوا الشبهات الخاصة بهذا الموضوع وأن يفندوها ويردوا عليها ردًا علميًا صحيحا لتقويم الأفكار المعوجة التي تحمل تلك الشبهات.

(٥) - يجب التكثيف من دراسة سير السلف الصالح في كل المراحل التعليمية، ففيها كل نفع وخير.

(٦) - يجب على المسؤلين عن الثقافة العامة والمجتمعية أن يكرسوا جهودهم لنشر كل ما فيه سلامة الأوطان والمجتمعات واستقرارها فكريًا وثقافيًا.

المراجع والمصادر

(١)- أصول السنة، لابن أبي زَمَنِين المالكي: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري (المتوفى: ٣٩٩هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

(٢)- اعتقاد أهل السنة: للإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، المحقق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(٣)- أعلام الحديث= شرح صحيح البخاري، للخطابي: حمد بن محمد (ت ٣٨٨ هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

(٤)- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٥)- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

(٦)- الانتصاف لابن المنير السكندري- بهامش الكشاف- للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

(٧)- أنوار البروق في أنواع الفروق للإمام أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - عالم الكتب، رقم الطبعة: د.ط: د.ت.

(٨)- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٩)- البداية والنهاية، لابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م.

(١٠)- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي: محمد بن محمد (المتوفى: نحو ٦٩٥هـ)، تحقيق ومراجعة: ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٣ م.

(١١)- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، ط.دار الهداية،بدون تاريخ...

(١٢)- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

(١٣)- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

(١٤)- التبر المسبوك في الملوك، للغزالي: محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

(١٥)- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، لمسكويه: أحمد بن محمد بن يعقوب (المتوفى: ٤٢١هـ)، المحقق: أبو القاسم إمامي، سروش، طهران، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م.

(١٦)- تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

(١٧)- التعليق على السياسة الشرعية، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الرسالة- السعودية، الطبعة: الأولى - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

(١٨)- التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، د.صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة للنشر والتوزيع- السعودية، بلا تاريخ.

(١٩)- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، ط.وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام:١٣٨٧ هـ.

(٢٠)- تهذيب اللغة للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

(٢١)- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢٢)- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

(٢٣)- الجامع لعلوم الإمام أحمد – العقيدة، جمع: خالد الرباط، سيد عزت عيد، محمد أحمد عبد التواب، ط. دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

(٢٤)- جلة البحوث مجلة البحوث الإسلامية- مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، السعودية، العدد: ٤٤.

(٢٥)- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، بدون طبعة.

(٢٦)- الدعاء: محمد إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

(٢٧)- رد المحتار على الدر المختار= حاشية ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٢٨)- الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية لأبي شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥ هـ)، المحقق: إبراهيم الزيبق، ط.مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م.

(٢٩)- الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة، للعلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي، ت١٣٧٦ هـ، بدون تاريخ، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، المملكة العربية السعودية.

(٣٠)- السنة، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

(٣١)- السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد: عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (المتوفى: ٢٩٠هـ)، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٣٢)- السُّنَّة، للخلَّال: أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. عطية الزهراني، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

(٣٣)- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، ط. مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

(٣٤)- السياسة الشرعية، لابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٣٥)- شأن الدعاء، للخطابي: حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: أحمد يوسف الدّقاق، دار الثقافة العربية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٣٦)- شرح الدعاء من الكتاب والسنة، ماهر بن عبد الحميد بن مقدم، مطبعة سفير، الرياض، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، بدون تاريخ.

(٣٧)- شرح السنة: للبربهاري: للحسن بن علي بن خلف (المتوفى:٣٢٩هـ)، تحقيق: خالد بن قاسم الردادي، دار السلف، الرياض، الطبعة:٣، ١٤٢١ هـ.

(٣٨)- شرح العقيدة الطحاوية، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم البراك، إعداد: عبد الرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(٣٩)- الشريعة، للأجري: محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن – الرياض، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٤٠)- شعب الإيمان، للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، ط. الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٤١)- الصحاح، للجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة، عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٤٢)- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، ط. دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ.

(٤٣)- عقيدة السلف وأصحاب الحديث: إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩ هـ)، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، ط ١ - ١٤٠٤ هـ.

(٤٤)- العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(٤٥)- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفى بدر الدين(المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ.

(٤٦)- الفتاوى الفقهية الكبرى، لابن حَجَر الهيتمي: جمعها: تلميذه الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي (المتوفى ٩٨٢ هـ)، المكتبة الإسلامية، بدون تاريخ.

(٤٧)- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حَجَر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

(٤٨)- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ، ١٨٩/٣ م.

(٤٩)- القاموس الفقهي؛ لغة واصطلاحًا، د/ سعدي أبو حبيب، دار الفكر. دمشق – سورية، الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

(٥٠)- الكاشف عن حقائق السنن= شرح الطيبي على مشكاة المصابيح،للطيبي: شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط.مكة المكرمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

(٥١)- مجموع الفتاوى، لابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام ١٤١٦هـ /١٩٩٥م.

(٥٢)- المجموع شرح المهذب للنووي: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ط. دار الفكر- بيروت، بدون تاريخ.

(٥٣)- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين(المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: د.فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣ هـ.

(٥٤)- مجموع مؤلفات محمد بن عبد الوهاب، (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني)، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٣٤٩هـ.

(٥٥)- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيده: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٥٦)- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري: علي بن سلطان محمد، نور الدين الملا الهروي(المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٥٧)- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع: عبد الإله الأحمدي، ط١، ١٤١٢هـ، دار طيبة، الرياض- السعودية.

(٥٨)- المستدرك على الصحيحين، للحاكم: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠ م.

(٥٩)- مسند الشهاب، للقضاعي: محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

(٦٠)- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية – بيروت، بدون تاريخ.

(٦١)- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي (المتوفى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

(٦٢)- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط.دار الفكر- بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٦٣)- المفاتيح شرح المصابيح، للمظهري: الحسين بن محمود بن الحسن، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

(٦٤)- الملخص الفقهي: د.صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٦٥)- مناقب الإمام أحمد، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي،ط. دار هجر – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ.

(٦٦)- مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر- مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ.

(٦٧)- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٦٨)- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

(٦٩)- الرياض الناضرة لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تاريخ النشر:٢٠٠٥م، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى.